العدد (3)
السنة الأولى

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

15 تشرين الثاني/ نوفمبر
2017

تقرؤون في العدد

الافتتاحية
أصوات السوريّين ملكهم
بشرى قشمر
***
مخيّم عين عيسى
منهل الحمود
***
نازحون ممنوعون من العودة إلى بلدات جنوب العاصمة
محمود زغموت
***
نازحو دير الزور: ضحيّة إرهاب تنظيمي داعش والأسد
مراسل *أصوات*- دير الزور
***
شرقيّ محافظة حماة: حصار فنزوح
مراسل *أصوات*- حماة
***
الحرب كفعلٍ مستقبليٍّ
راتب شعبو
***
شهادة ألم وأمل
غالية الريش
***
اللاجئون السوريّون في عرسال: ظروفٌ بائسةٌ وإهمالٌ جاذبٌ للتطرّف
جنى عز الدين
***
خيمة لا تتّسع لأحد
غياث الجندي
***
الأثر النفسيّ للنزوح على الطفل السوريّ
همام الخطيب
***
- النزوح تحت الحصار
- فصل الخير والبركة: لعنة المخيّمات
- «مركز الطفولة الآمنة»
هيئة التحرير

افتتاحية

أصوات السوريّين ملكهم

بشرى قشمر

اعتادت الحكمة الشعبيّة أن تحتفل بالصمت، مرّةً على أنّه من البلاغة وأخرى على أنّه فضيلةٌ وثالثة على أنّه «ذهب». ولعلّنا نجد سبب هذا الاحتفال في قولٍ لحكيمٍ ورد فيه « كثيرًا ما تكلّمتُ فَنَدِمْتُ. وأمّا عن سكوتي فما ندمت»، وهو بالضبط النتيجة التي أملت قوى الطغيان أن يستخلصها الشعب السوريّ حينما سلّطت عليه كلّ صنوف التنكيل.

وإذ نرى حواضر السوريّين قد دمّر نصفها، وأكثر من هذه النسبة من أبنائها وبناتها قد شرّدوا في أصقاع الأرض ما بين نازحٍ ولاجئٍ، نجد أنفسنا من بين كثرٍ منهم نصرُّ على رفع أصواتنا. ومردّ ذلك إلى أنّ كلّ من يفعل يعرف أنّ هذه الأثمان التي دُفعت كانت من أهمّ أسبابها رغبة السوريّين الذين ثاروا في إخراج أصواتهم من صدورهم حيث كبتوها طويلًا في مملكة الصمت الأسديّة، ولذلك لا يمكن للسوريّين أن يخونوا أنفسهم بالعودة إلى الصمت.

إلّا أنّ الحريّ بنا ألّا نقف عند الإصرار على رفع الصوت في وجه حاكمٍ ظالمٍ، وإنّما أيضًا فعل الأمر نفسه في ما فعلناه من صوابٍ وخطأ، وكيف فعلناه، وهل من سبلٍ في هذا الخراب العظيم الذي تسبّبت به قوى الطغيان بمساعدةٍ من قوى الإرهاب والتطرّف، للخلوص إلى الحقوق الإنسانيّة التي دفع التوق إليها من ثار للثورة. وبالطبع، وطوال الوقت، الاستمرار برفع الأصوات لنقل معاناة السوريّين، ومطالبهم.

وإذ تتشابك اهتمامات مجموعةٍ من المؤسّسات والمراكز للاطّلاع على إجابات جمهورٍ من النازحين داخليًّا في عددٍ من المناطق السوريّة عن سؤالٍ يستوضح أولويّاتهم واحتياجاتهم، وإذ كانت الإجابات قد ركّزت على حالة النزوح، واللجوء على أنّها النتيجة الأكثر قسوةً للصراع الدائر، كان لـ«*أصوات*» أن تصدر من هذه النقطة تمامًا، متمحورةً حول حقوق ما يقارب نصف الشعب السوريّ من المنكوبين، ومشكلاتهم المعقّدة التي تبدأ بالخدمات، والتعليم، وضعف آليّات الدعم والتمثيل، وصولًا إلى قضيّة مشاركتهم في إدارة شؤونهم، وعودتهم إلى مدنهم وقراهم، وتشابك مشكلاتهم وحقوقهم مع بقيّة السوريّين.

من هذا الباب وفيما نطالع اليوم مئات الوسائل والمواقع المتخصّصة التي تستحقّ بعد هذا الوقت التوقّف عند تجربتها والنظر إليها على أنّها جميعها تحمل بذور الضرورة والحاجة عند نشأتها، وتحمل شرعيّة وجودها ووصولها واستمرارها طالما استطاعت القول ونقل الوقائع والصور، نتقدّم بدورنا لنساهم بنقل أصوات اللاجئين والنازحين، ونتابع معاناتهم، ومطالبهم، واحتياجاتهم، وسبل حلّ مشكلاتهم، لنكون جزءًا من السيمفونيّة السوريّة.

في عددها الثالث تشارك مجلّة «أصوات» مئات المنابر التي تُثبت أنّ سورية ولّادة، وأنّ الثورة التي فتحت باب القول ستحضر دائمًا بحضور مئات الزوايا التي يمكننا من خلالها إنشاء أيّ عمليّةٍ إعلاميّةٍ أو رصديّةٍ أو إبداعيّة، طالما كان الإنسان هو السبب والمخاطب. وطالما كان الحامل الزمنيّ متاحًا لدينا فلا نزال نملك فرصة صناعة المستقبل القريب وما بعده، وكلّ الفرص لاستنهاض ما يتطلّبه «المستقبل كما نتمنّاه لأبنائنا» من أدواتٍ واستعداداتٍ للعمل وإعادة بناء الواقع، مستندين إلى خلاصة الكثير من التجارب الصعبة التي لا بدَّ أنّها أنتجت بالفعل عِبَرَها المناسبة، ووضعت من يستطيع تحمّل المسؤوليّة أمام معاني المسؤوليّة.

هيئة التحرير

رئيسة التحرير
بشرى قشمر

مدير التحرير
يوسف فخر الدين

سكرتيرة التحرير
ريمة علي

محرر ومدقق لغوي
همام الخطيب

مدير إداري وتقني
عروة الحلاق

الإخراج الفني
علي شاهين

صورة الغلاف: مخيم عين عيسى- خاص *أصوات*

معلومات الاتصال

الموقع الإلكتروني
WWW.ASWAT-SY.COM

البريد الإلكتروني
Aswat.editorialsecretary@gmail.com
Aswat.magazine.sy@gmail.com

صفحة الفيسبوك
www.facebook.com/aswat.magazine.sy

إن الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

مخيّم عين عيسى

منهل الحمود

هو مخيّمٌ للنازحين الفارّين من حرب التحالف الدوليّ، وقوّات «سوريا الديمقراطيّة»، ضدّ تنظيم «داعش» الإرهابي، أطلق عليه اسم مدينة «عين عيسى» التي تحتضنه. يقع مخيّم «عين عيسى» في الجهة الشماليّة الغربيّة لمحافظة الرقة، وعلى بعد 55 كم من مدينة الرقة. ويضمّ 20 قطاعًا، وتتوزّع فيه 5100 عائلةٍ من نازحي مدينتي الرقة ودير الزور، حيث يقدّر عددهم بـ 25000 شخصٍ، بينهم 13000 طفل. وينقسم المخيّم إلى قسمين: قسم شرقيّ يضمّ ثمانية قطاعات، وقسم غربيّ أنشئ حديثًا لنازحي دير الزور ويضمّ 12 قطاعًا.

وهناك خيمٌ مؤقّتةٌ في المخيّم تستقبل نسبةً قليلةً من النازحين الذين يطلبون العبور إلى إحدى المناطق المجاورة، حيث يوجد أقارب أو معارف لهم فيها، فيتمّ تسجيلهم والتأكّد من عدم وجود أيّ علاقةٍ تربطهم بتنظيم «داعش»، قبل مرافقتهم إلى وجهتهم، أو إلى أقرب نقطةٍ ممكنةٍ في طريق الوصول لها.

وتقدّم العديد من المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة خدماتها في المخيّم، مثل: منظّمة «Concern» التي كانت مسؤولةً عن إجراءات النظافة ومياه الشرب في المخيّم، ومنظّمة NRC التي كانت تدير مطبخ المخيّم وتقدّم الخدمات الغذائيّة قبل أن تستلم منظّمة الإغاثة والتنمية الدوليّة IRD إدارة المخيّم منذ نحو شهرين وتتولّى تقديم كلّ هذه الخدمات والأمور الإداريّة، لتبقى المفوّضيّة العليا لشؤون اللاجئين مسؤولةً عن المستودعات وتسجيل البيانات بالشراكة مع IRD.

كما تشترك مجموعةٌ من المنظّمات بتقديم خدماتها للنازحين ومنها «جمعيّة بهار» و«جمعيّة المودّة» و«منظّمة فرات» كمنظّماتٍ محلّيّة، إضافة إلى وكالة التعاون التقنيّ والتنمية ACTED والمجلس النرويجيّ للاجئين NRC.

وكذلك الحال على الصعيد الصحّيّ، حيث هناك خدماتٌ تقدّمها منظّمة «أطباء بلا حدود- القسم الفرنسيّ» بالشراكة مع الهلال الأحمر الكرديّ، عبر نقطةٍ طبّيّةٍ وحيدةٍ مع نقصٍ كبيرٍ في الأدوية والخبرات الطبّيّة. كما أخبرنا «أبو محمد»، وهو نازحٌ من مدينة الرقة يبلغ من العمر ٥٦ عامًا ويعاني من مرض الربو، أنّه: «بسبب إنتشار فضلات الحيوانات في أرجاء المخيّم المفروشة، ونسبة الغبار المرتفعة في المنطقة، أصيب بضيق تنفّسٍ شديدٍ والنقطة الطبّيّة لا تستطيع تقديم الخدمات لهذا العدد الكبير من النازحين، فضلًا عن صعوبة نقل المريض إلى مستشفى تل أبيض بسبب المسافة (٤٠كم) وصعوبة التنقّل بسبب الإجراءات على الحواجز».

ويوجد صيدليّتان في المخيّم، الأولى تتبع لمنظّمة «أطباء بلا حدود» والثانية للجنة الصحّة في مجلس الرقة المدنيّ، وهي أيضًا لا تلبّي احتياجات النازحين بشكلٍ مناسبٍ، حيث تقول السيّدة «أمّ علي» (٥٥ عامًا) النازحة عن مدينة دير الزور: «أنا أعاني من صعوبة تأمين نوع دواء الضغط الذي آخذه بسبب عدم توفّره في الصيدليّات، ما يجعلني أضطرّ للذهاب إلى الصيدليّات في المناطق القريبة وشرائه بأسعارٍ مرتفعةٍ جدًّا».

وذكرت منظّمة «أطباء بلا حدود» في أحد التقارير الصادرة عنها في ما يتعلّق بمخيّم «عين عيسى»، أنّ «جميع من في المخيّم سواء كانوا هناك للعبور أو للإقامة يتوجّب عليهم التسجيل والمرور عبر تدقيقٍ أمنيٍّ عندما يصلون، بعد نقطة التسجيل يوجد فريقٌ من أطباء بلا حدود يقدّم الرعاية الطبّيّة الأوّليّة، وتشمل فحص الأطفال بخصوص سوء التغذية وتوزيع حليب الأطفال لمحتاجيه ومستلزمات النظافة وتلقيح الأطفال دون سنّ الخمس سنواتٍ».

أمّا في ما يتعلّق بالوضع التعليميّ فهناك روضةٌ أنشأتها منظّمة Save The Children

وأخرى تابعة لـ«اليونيسيف» تنفّذها جمعيّة البرّ والإحسان، وخيمة مدرسيّة تابعة للجنة التربية والتعليم في مجلس الرقة المدنيّ، ومركز «طفولة آمنة» التابع لمنظّمة «وفاق» خارج المخيّم. يُنقل الأطفال من المخيّم ويُعادون إليه، ولكن هذه المراكز لا تستوعب سوى جزءٍ بسيطٍ من عدد الأطفال الكبير. ويعمل أغلب الأطفال إمّا ببسطاتٍ لبيع الدخان والموادّ الغذائيّة أو التسوّل لتأمين قوت يومهم. يقول «خليل» (٩ سنوات): «أحب المدرسة كثيرًا وأشعر بالانزعاج عند مغادرة الأطفال إلى خيم المنظّمات أو مركز الدعم النفسيّ في «عين عيسى» (مركز طفولة آمنة)، ولكن يجب أن أعمل على البسطة لأساعد أبي وأمّي اللذين يعملان كعمّالٍ مياومين لتأمين حاجياتنا».

وبهذا السياق أخبرنا أحد موظّفي منظّمة «أكتد»، والذي طلب عدم ذكر اسمه، أنّهم، ومنظّمات أخرى، يقومون بما في وسعهم، ولكن العدد الكبير للنازحين يفوق قدرة برامج المنظّمات ومجلس الرقة المدنيّ ويحتاج إلى تكاتفٍ دوليٍّ من دول التحالف لتقديم مساعداتٍ أكثر عبر دعم المؤسسات والمنظّمات وإزالة الركام والألغام لإعادة الناس إلى منازلهم.

مخيم عين عيسى- خاص أصوات

نازحون ممنوعون من العودة إلى بلدات جنوب العاصمة

محمود زغموت

بعد أشهرٍ طويلةٍ من المعارك والحصاروالقضم التدريجيّ للمناطق، استطاع النظام أواخرعام 2013، السيطرة على مناطقَ وبلداتٍ عدّة في جنوب العاصمة دمشق، كان قد خسرها، أو انسحب منها، خلال النصف الثاني من عام 2012. أبرزها مخيّم وبلدة «سبينة»، على أوتستراد درعا القديم، وبلدات «الذيابيّة»، و«البحدليّة»، ومخيّم «الحسينيّة»، و«البويضة»، و«خربة غزال»، و«حجيرة البلد»، وبعض أحياء «السيّدة زينب» الجنوبيّة، كحيّ «المشتل» وشارع «علي الوحش» المتاخم لبلدة «يلدا»، والأحياء الغربيّة على أطراف مخيّم «السيّدة زينب» وحارة «غربة» ومحيط دوّار«حجيرة».

مع استعادة النظام السيطرة على هذه البلدات، يؤكّد كثيرٌ من المتابعين والمراقبين أنّ هناك سببين رئيسين دفعا النظام إلى إعادة السكّان إلى بعض هذه البلدات، حيث يُعزى السبب الأوّل إلى حاجة النظام إلى أن يُظهر لجميع الأطراف، سواء الداخليّة منها أو الخارجيّة، أنّ الأوضاع تعود بالتدريج إلى طبيعتها، وأنّ البلاد تتعافى، وأنّ النظام لا يزال يملك زمام المبادرة لاستعادة ما خسره خلال السنوات السابقة. أمّا السبب الثاني فهو تظافر جهد سكّان هذه البلدات من خلال «لجان المصالحة» و«الفرق الحزبيّة» و«الفصائل الفلسطينيّة» المحسوبة على النظام، والتي تنشط في بعض هذه التجمّعات، بعد أن ذاقوا الأمرّين خلال سنوات النزوح والتهجير، إذ إنّ هذه الجهات أبدت استعدادًا كبيرًا لضبط الأوضاع الأمنيّة لمصلحة النظام في هذه المناطق في حال العودة إليها. ويبدو أيضًا أنّ النظام رغب في مكافأتها تقديرًا لاصطفافها إلى جانبه خلال سنوات الثورة وتقديمها العشرات من كوادرها في معارك الدفاع عنه.

من ضمن جميع المناطق سالفة الذكر سمح النظام إلى الآن لسكّان أربع بلداتٍ وتجمّعاتٍ سكنيّةٍ بالعودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وهي مخيّم «الحسينيّة»، وبلدة «الذيابيّة»، وبلدة «البحدليّة»، وبلدة ومخيّم «سبينة».

فيما لا تزال مناطق «حجيرة البلد»، وشارع «علي الوحش»، وحيّ «المشتل» في محيط «السيّدة زينب»، وبلدة «البويضة»، و«خربة غزال»، والقسم الجنوبيّ من بلدة «سبينة» المتاخمة لمدينة «الحجر الأسود» وحيّ «العسالي»، مغلقةً من قبل النظام الذي يمنع عودة السكّان إليها.

وكان مخيّم «الحسينيّة» أوّل الأحياء التي عاد إليها نازحون ومهجّرون في جنوب دمشق بعد طول انتظار. حيث نُظّمت عودة السكّان بقرارٍ من وزير المصالحة الوطنيّة «علي حيدر»، الذي وافق على عودة سكّان «الحسينيّة» من فلسطينيّين وسوريّين، بعد عدّة زياراتٍ له نظّمتها «لجنة المصالحة الوطنيّة» في مخيّم «الحسينيّة»، والتي تضمُّ ممثّلين عن «حزب البعث» و«الفصائل الفلسطينيّة» المؤيّدة للنظام وبعض الوجهاء والمخاتير. وبعد نجاح التجربة، من وجهة نظر النظام، بدأ العمل على إعادة سكّان «الذيابيّة» و«البحدليّة» و«سبينة» على التوالي وبفتراتٍ زمنيّةٍ متباعدةٍ نسبيًّا، وبالآليّات المتّبعة نفسها، إذ تولّت «لجان المصالحة الوطنيّة» في هذه المناطق تنظيم عودة السكّان إليها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنيّة والوحدات العسكريّة العاملة في محيطها.

قامت «لجان المصالحة» في هذه المناطق باستقبال السكّان الراغبين في العودة إلى منازلهم في مكاتبها، ونظّمت قوائم بأسمائهم بعد التدقيق في أوراق ملكيّة المنازل، وطلبت تسديد فواتير الماء والكهرباء المتراكمة، وقامت

برفع القوائم للأجهزة الأمنيّة التي أشرفت على دراسة القوائم وتنظيم عودة الأهالي بعد التدقيق والتحقّق، حيث سمحت بداية بعودة العسكريّين وموظّفي الحكومة، من ثمَّ بقيّة السكّان المدنيّين الذين اشترطت عليهم في حال وجود أفرادٍ من الأسرة خارج القطر استخراج ورقةٍ مصدّقةٍ من دائرة الهجرة تثبت أنّهم غادروا بشكلٍ قانونيٍّ ومن خلال المعابر الرسميّة.

لوحظ هنا خضوع عائلات المفقودين والمعتقلين والغائبين لإجراءاتٍ مشدّدةٍ فرضتها «الأجهزة الأمنيّة» التي كانت تتسلّم قوائم الأسماء من «لجان المصالحة»، وكذلك العائلات التي ينتمي أحد أفرادها إلى فصائل المعارضة، ومنعت أغلبيّة هذه العائلات من العودة، وفي الوقت نفسه لم يسمح النظام لعائلات «الشهداء»، من المؤيّدين له، بالعودة من دون استخراج ورقةٍ تثبت مكان وسبب «استشهاده»، بحسب مصادرَ محلّيّةٍ. مع العلم أنه في جميع هذه البلدات والمخيّمات يرأس «لجان المصالحة» أحد كوادر «حزب البعث» من أبناء المنطقة، وتضمّ مخاتير ووجهاء وممثّلين عن «الفصائل الفلسطينيّة» المقرّبة من النظام.

ومن الجدير بالذكر أنّ عائلاتٍ كثيرةً تُحسب على «الثورة» و«المعارضة»، أحجمت عن تقديم طلبات موافقةٍ للعودة إلى منازلها، خوفًا من الملاحقة الأمنيّة، ولاسيّما بعد علمها بالإجراءات المتّبعة، والتي كانت تؤدّي أحيانًا إلى اعتقال ربِّ العائلة أو بعض أفرادها. من اللافت أيضًا، أنّ الأغلبيّة العظمى من العائدين إلى تلك البلدات، هم من العائلات التي كانت قد نزحت سابقًا إلى مناطق النظام.

تخضع عمليّة عودة السكّان إلى إجراءاتٍ بيروقراطيّةٍ تأخذ وقتًا طويلًا، بين تنظيم الطلبات وأخذ البيانات والأوراق الثبوتيّة من قبل لجان المصالحة، وبين تحويلها إلى الفروع الأمنيّة لدراستها، والردّ بالموافقة أو المنع أو الاستدعاء للتحقيق.

في حال الحصول على الموافقة الأمنيّة، تتسلّم لجان المصالحة بشكلٍ دوريٍّ قوائمَ بأسماء عددٍ من العائلات التي حصلت على الموافقة، ليصار إلى تبليغها بالقرار، وتتسلّم الحواجز العسكريّة في مداخل البلدات نسخًا عن هذه القوائم، حيث تنظّم الحواجز عمليّة الدخول في المرّة الأولى وتتحقّق من مطابقة البيانات وتدقّق الأسماء بقوائم المطلوبين أمنيًّا، من ثَمَّ يُمنح أفراد العائلة بطاقات مرورٍ موقّعة من الحاجز و«لجنة المصالحة» ومختار الحيّ، ولا يسمح لمن لا يحملون هذه البطاقة دخول البلدة أو المخيّم إلّا بموافقةٍ أمنيّةٍ من الفرع الأمنيّ العامل في المنطقة.

تقدّر نسبة العائلات التي سُمح لها بالعودة إلى مخيّم «الحسينيّة» بأكثر من ثمانين في المئة من عدد سكّانها، وفي بلدة «الذيابيّة» أقلّ من أربعين في المئة كونها كانت من أنشط نقاط الاحتجاج والتظاهر ضدّ النظام. بينما لا تزال عمليّة إعادة سكّان «سبينة» ومخيّمها تسير ببطءٍ وفق قوائم الموافقات التي تصدرها الفروع الأمنيّة. وهناك تفاوتٌ في التعاطي الأمنيّ بين منطقةٍ وأخرى، حيث يلاحظ التشديد والتدقيق على السكّان في المناطق الخاضعة للجانٍ تتبع للفصائل الفلسطينيّة المؤيّدة للنظام أكثر من غيرها.

بعد السماح بعودة السكّان، لوحظ إبعاد بعض العائلات بذريعة انتماء أحد أفرادها للمعارضة. ومن جهةٍ أخرى فقد عادت بعض العائلات لتجد منازلها قد احتُلّت، إمّا من قبل عسكريّين متنفّذين، أو من عائلاتٍ أخرى قدم بها النظام من مدينة «بصرى الشام» في ريف درعا. وقالت مصادر محلّيّةٌ إنّ النظام كان قد فجّر منازل بعض الناشطين والمطلوبين، وختم أخرى بالشمع الأحمر قبل عودة السكّان.

نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة المعتمد في روما في ١٧تموز/ يوليو ١٩٩٨

الموادّ المتعلّقة بجريمة التهجير القسريّ

المادة (٦)

الإبادة الجماعيّة

لغرض هذا النظام الأساسيّ تعني «الإبادة الجماعيّة» أيّ فعلٍ من الأفعال التالية يُرتكب بقصد إهلاك جماعةٍ قوميّة أو إثنيّة أو عرقيّة أو دينيّة بصفتها إهلاكًا كلّيًّا أو جزئيًّا:

أ) قتل أفراد الجماعة.

ب) إلحاق ضررٍ جسديّ أو عقليّ جسيم بأفراد الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمدًا لأحوالٍ معيشيّةٍ يُقصد بها إهلاكها الفعليّ كلّيًّا أو جزئيًّا.

د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ) نقل أطفال الجماعة عنوةً إلى جماعةٍ أخرى.

النزوح تحت الحصار

هيئة التحرير

تعدُّ مناطق الريف الدمشقيّ، ولاسيّما منطقة «دوما»، من أولى المناطق المنتفضة على سلطة الأسد بعد محافظة درعا، وقد عوملت تلك المناطق بعنفٍ منذ الأشهر الأولى للانتفاضة السوريّة، لقربها من العاصمة دمشق ولمحاولة أبنائها أكثر من مرّةٍ الوصول إلى قلب العاصمة من بوّابة حي «جوبر» إلى ساحة «العباسيّين». وبدأت موجات النزوح عن الغوطة تتزايد بالتزامن مع ازدياد عنف السلطة ووصلت ذروتها في عام 2012، وكان نازحو الغوطة يتوجّهون بصورةٍ رئيسةٍ باتّجاه العاصمة دمشق، ولاسيّما الأحياء الشرقيّة منها، والمناطق الآمنة في الريف الدمشقيّ كمدينتي «جرمانا» و«الغزلانيّة» وغيرهما، وإلى محافظة السويداء.

إلّا أنّه في عام 2013، بدأ النزوح يأخذ طابعًا آخر بعد أن أحكمت سلطة الأسد حصارها على الغوطة، ما عدا بعض المعابر التي كانت تتحكّم بفتحها وإغلاقها بالتعاون مع سلطات الأمر الواقع التي جاءت على أنقاض الجيش الحرّ؛ فبرزت تجارة الأنفاق عبر تهريب البضائع والأشخاص. هنا أصبح سكّان الغوطة عالقين فيها، فهم غير قادرين على الخروج منها باستثناء بعض من يملكون المال أو العلاقات مع سلطة الأمر الواقع فيها. عندها ظهر النزوح داخل الغوطة وهو نزوحٌ تحت الحصار، حيث يتنقّل السكّان من منطقةٍ إلى أخرى تبعًا لانتقال المعارك والقصف، وعلى الرغم من أنّ الغوطة كلّها تقريبًا تعدُّ مناطق غير آمنةٍ إلّا أنّ السكّان كانوا ينزحون إلى المناطق الأقلّ خطرًا، وتعرّض بعضهم لمرّاتٍ عديدةٍ من النزوح طلبًا لبعض الأمان. وبلغ عدد النازحين داخل الغوطة الشرقيّة المحاصرة 78 ألف نازحٍ من أصل 367 ألف شخصٍ وهو عدد سكّان الغوطة، وفق أقلّ التقديرات. وبرزت أربع محطّات نزوحٍ رئيسةٍ داخل الغوطة الشرقيّة:

1_ النازحون عن البلدات الجنوبيّة (المليحة وزبدين ودير العصافير وحتيتة التركمان)، وقدّر عددهم بـ 25 ألف شخص.

2_ النازحون عن المنطقة الشرقيّة ومنطقة «المرج»، وقدّر عددهم بـ 40 ألف شخص. وكانت قد شهدت هذه المنطقة أشرس حملة تدميرٍ ممنهجٍ من جانب سلطة الأسد وحلفائها في عام 2016.

3_ النازحون من الأحياء الشرقيّة للعاصمة دمشق (جوبر وبرزة وتشرين والقابون)، ويقدّر عددهم بـ 8000 شخصٍ. والجدير بالذكر أنّ هذه الأحياء تتّصل جغرافيًّا مع الغوطة الشرقيّة، والتي كانت ملجأ لأبناء الغوطة قبل الحملة الأخيرة عليها في بداية عام 2017، والتي أدّت إلى تهجير سكّانها.

4_ النازحون عن بلدة «حزّة»، وأطراف بلدتي «مديرا» و«الأشعري» جرّاء الاقتتال الذي نشب بين جيش الإسلام من جهةٍ، وجبهة النصرة وفيلق الرحمن من جهةٍ أخرى، في نيسان/ أبريل من العام الجاري، وأيضًا في التاريخ نفسه من العام الذي سبقه. الاقتتال الذي أدّى إلى شرخٍ في النسيج المجتمعيّ ونزوحٍ داخليٍّ بين مدن وبلدات الغوطة، تبعًا لأماكن سيطرة الفصائل، ولم يعد الأهالي يستطيعون التنقّل بحرّيّةٍ لرؤية أقاربهم وأصدقائهم، وقسّمت الغوطة إلى قطاعات تبعًا لخريطة سيطرة الفصائل. اتّجهت معظم موجات النزوح تلك باتّجاه عمق الغوطة الشرقيّة، وكان التنقّل وعدم الاستقرار حليفها الدائم وسمتها الأكثر حضورًا؛ ومنهم من اتّخذ الخيام ملجأ له، حيث انتشرت المخيّمات العشوائيّة في عدّة مناطق في الغوطة، منها «أوتايا» و«الشيخ فضيل» و«بيت سوى» و«حمورية» و«مزرعة حوش

عمل للفنان وجدي صالح

الأشعري». وغالبًا ما يتشكّل المخيّم من تجمّع عددٍ من العائلات التي تجمع بينها روابط عائليّة أو علاقات صداقة أو جوار. وتتغيّر أماكن تلك المخيّمات تبعًا لخريطة العمليّات العسكريّة التي تقوم بها سلطة الأسد وحلفاؤها. وكان المخيّم الذي أقيم في منطقة «حوش الأشعري»، مثالًا حيًّا على واقعٍ يتّسم بشحّ المساعدات وانعدام الرعاية الطبيّة إلى جانب حرمان الأطفال من الدراسة، بسبب غياب القادرين على التدريس في المخيّم؛ فترى الأطفال يقضون معظم أوقاتهم وهم يتجوّلون بين الخيام في العراء، أو يلجؤون إلى ألعابٍ بدائيّة.

والآن، لا تختلف معاناة النازحين في الغوطة عن معاناة القاطنين فيها، فبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتّحدة، فإنّ آخر قافلةٍ إنسانيّةٍ دخلت الغوطة الشرقيّة كانت في 23 أيلول/ سبتمبر الماضي، بعد قافلةٍ مماثلة في حزيران/ يونيو الماضي، إلّا أنّ هذه القافلة لم تستطع الوصول إلّا إلى ثلاث بلدات، كما أنّها لم تكن كافيةً لسدّ حاجة المدنيّين، والمساعدات التي دخلت مؤخّرًا وُصفت بأنّها قليلةٌ جدًّا مقارنة بالكارثة الإنسانيّة التي يعيشها سكّان الغوطة الشرقيّة في ظلّ الحصار والنزوح، وهي لا تكفي 10 في المئة من سكّان الغوطة الشرقيّة المحاصرين فيها، بحسب المرصد السوريّ لحقوق الإنسان. فالأهالي يعانون من شحّ الأدوية والطعام ومستلزمات الحياة، وأصبح الخبز عندهم وجبةً نادرةً؛ إذ يلجأ الأهالي إلى سلق الذرة والخضار الموجودة لديهم وأكلها كوجبةٍ رئيسةٍ وشبه يوميّة. فربطة الخبز، إن وجدت، بلغ سعرها 1500 ل.س، وكيلو السكر تجاوز ستّة آلاف ل.س وبلغ سعر كيلو الحطب 500 ل.س على أبواب فصل الشتاء، بينما بلغ سعر ليتر المازوت أربعة آلاف ل.س وسعر ليتر البنزين سبعة آلاف ل.س، بحسب ناشطين من المنطقة. وزاد الأوضاع سوءًا أنّ نحو 30 في المئة من الأراضي المزروعة في الغوطة الشرقيّة، تقع في مناطق قريبة من جبهات القتال، وهي تمتدّ من بلدات (النشابية والبلالية والقاسمية والبحارية وميدعا) في منطقة «المرج» إلى ريف «دوما» و«الأحواش»؛ حيث أدّى القصف على الأراضي الزراعيّة في منطقة «المرج» وريف «دوما»، إلى قطع كثيرٍ من الأشجار المثمرة فيها وحرق المحاصيل الزراعيّة.

واقع الحصار هذا ألقى بثقله على جميع الموجودين في الغوطة من نازحين ومقيمين، فانتشرت الأمراض الناجمة عن سوء التغذية وشحّ الأدوية والخدمات الطبيّة. ونشر ناشطون صورًا ومقاطع فيديو تُظهر تحوّل أجساد الأطفال إلى هياكلَ عظميّةٍ، وهي الصور التي انتشرت على نطاقٍ واسعٍ ونشرتها صحفٌ عالميّة. وكشف القائمون على حملة «الأسد يحاصر الغوطة» عن وجود 5258 حالة إعاقة دائمة، و252 حالة طبيّة حرجة في حاجة إلى إخراجٍ فوريٍّ إلى مراكز العلاج خارج المنطقة، إضافة إلى تعرّض 40 مستشفى ومستوصفًا طبيًّا للتدمير. وفي السياق نفسه أعلنت منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة «يونيسيف» أنّ أكثر من 1100 طفلٍ في الغوطة الشرقيّة التي تحاصرها قوّات النظام يعانون من سوء التغذية الحادّ. وأفادت المنظّمة في بيانٍ لها نُشر، الأربعاء 25 تشرين الأول/ أكتوبر، أنّ الأمّهات أيضًا لا يحصلن على الغذاء الجيّد، ما يجعلهنّ هزيلاتٍ وغيرَ قادراتٍ على إرضاع أطفالهنّ. وأشارت المنظّمة إلى أنّ هذا الوضع الكارثيّ يتطلّب تدخّلًا طبّيًّا عاجلًا لإبقاء الأطفال على قيد الحياة. وذكرت أنّ طفلين رضيعين فارقا الحياة جرّاء عدم كفاية الرضاعة الطبيعيّة، أحدهما عمره 34 يومًا، والآخر عمره 45 يومًا. كما وثّق تقريرٌ نشرته «الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان»، الثلاثاء 24 تشرين الأوّل/ أكتوبر المنصرم، مقتل ما لا يقلّ عن 397 مدنيًّا، بينهم 206 أطفال، و67 سيّدة، بسبب الجوع ونقص الدواء؛ تحديدًا منذ بداية الحصار على الغوطة الشرقيّة في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013 حتى 22 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2017. ونوّه التقرير بأنّ معظم الوفيات حصلت بين الفئات الهشّة، كالأطفال الرضّع وكبار السنّ والمرضى والجرحى.

نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة المعتمد في روما في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨

المواد المتعلّقة بجريمة التهجير القسريّ

المادة (٧)

الجرائم ضدّ الإنسانيّة

١- لغرض هذا النظام الأساسيّ ، يشكّل أيّ فعلٍ من الأفعال التالية «جريمة ضدّ الإنسانيّة» متى ارتُكب في إطار هجومٍ واسع النطاق أو منهجيّ موجّه ضدّ أيّ مجموعةٍ من السكّان المدنيّين ، وعن علم بالهجوم :

أ) القتل العمد.

ب) الإبادة.

ج) الاسترقاق.

د) إبعاد السكّان أو النقل القسريّ للسكّا ن .

هـ) السجن أو الحرمان الشديد على أيّ نحوٍ آخر من الحرّيّة البدنيّة بما يخالف القواعد الأساسيّة للقانون الدوليّ.

و) التعذيب.

ز) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسيّ أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسريّ، أو أيّ شكلٍ آخر من أشكال العنف الجنسيّ على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ح) اضطهاد أيّ جماعةٍ محدّدةٍ أو مجموع محدّد من السكّان لأسبابٍ سياسيّةٍ أو عرقيّة أو قوميّة أو إثنيّة أو ثقافيّة أو دينيّة، أو متعلّقة بنوع الجنس على النحو المعرّف في الفقرة ٣، أو لأسبابٍ أخرى من المسلّم عالميًّا بأنّ القانون الدوليّ لا يجيزها، وذلك في ما يتّصل بأيّ فعلٍ مشار إليه في هذه الفقرة أو أيّ جريمةٍ تدخل في اختصاص المحكمة.

ط) الاختفاء القسريّ للأشخاص.

ي) جريمة الفصل العنصريّ.

ك) الأفعال اللاإنسانيّة الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبّب عمدًا في معاناةٍ شديدةٍ أو في أذى خطيرٍ يلحق بالجسم أو بالصحّة العقليّة أو البدنيّة.

نازحو دير الزور: ضحيّة إرهاب تنظيمي داعش والأسد

مراسل *أصوات* – دير الزور

لطالما وصِفت محافظة دير الزور بالمحافظة «المنسيّة» فهي عانت ما عانته من تهميش سلطة الأسد لها على مدار عقود حكمها، إلّا أنّها مؤخّرًا دخلت دائرة الأحداث عبر تكثيف الإرهاب عليها؛ فهي الواقعة بين مطرقة تنظيم الأسد وسندان تنظيم «الدولة». وهي المحافظة التي عانت من الممارسات الإرهابيّة لتنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)؛ من ملاحقة الناشطين واعتقالهم وقتلهم بحجّة الكفر أو الخيانة إلى منع الاتّصالات والإنترنت وتقييد الحرّيّات الشخصيّة وإرهاب المدنيّين واتّخاذهم دروعًا بشريّة، وتجنيد الشباب والأطفال في صفوفها، إمّا عبر إغرائهم بالرواتب أو عبر غسل أدمغتهم وزرع عقيدة الإرهاب فيها. في المقابل، كان تنظيم الأسد منذ آذار/ مارس 2011، وقبل وجود تنظيم الدولة الإسلاميّة، يعتقل الناشطين ويقتل بعضهم تحت التعذيب في معتقلاته، إضافة إلى سياسة كمّ الأفواه وإرهاب المدنيّين التي كانت خياره منذ بدء الاحتجاجات عليه، فضلًا عن إمطار المحافظة بالبراميل المتفجّرة والصواريخ والقذائف بحجّة محاربة المجموعات المسلّحة ثمّ محاربة الإرهاب بعد ظهور «داعش». هذا كلّه أدّى إلى قتل وتشريد وحصار عشرات الآلاف من أبناء تلك المحافظة.

ولعلّ ما جرى مؤخّرًا يُخرج الصورة الأكثر وضوحًا لمعاناة تلك المحافظة، فكلا التنظيمين (الأسد وداعش) يستهدف المدنيّين بشكلٍ ممنهجٍ، ويجعل منهم دروعًا بشريّةً وورقةً للتفاوض. ففي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، أعلنت «قوّات سوريا الديمقراطيّة» (قسد) مقتل نحو مئة مدنيٍّ وإصابة العشرات بانفجار سيّارةٍ مفخّخة أرسلها تنظيم «داعش» الإرهابيّ إلى تجمّعٍ للنازحين في المنطقة الواقعة بين حقلي «كونيكو» و«الجفرة» الخاضعتين لسيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة» شمال شرق مدينة دير الزور. وكان قد قُتل نحو 40 مدنيًّا وجُرح العشرات، الخميس 12 تشرين الأوّل/ أكتوبر المنصرم، بانفجار سيّارتين مفخّختين في نقطةٍ لتجمّع نازحين من محافظة دير الزور قرب حاجزٍ لـ «قوّات سوريا الديمقراطيّة» في قرية «أبو فاس» غرب مدينة «الشدادي» على الطريق «الخرافي» بين دير الزور والحسكة.

بينما يحاصر تنظيم الأسد «حويجة كاطع» منذ بداية الشهر الجاري، وهي عبارةٌ عن جزيرةٍ صغيرةٍ وسط نهر الفرات وتقع بين حيّ «الحويقة الغربيّة» وقرية «الحسينيّة» في ريف محافظة دير الزور (من الناحية الغربيّة للجسر المعلّق)، وقد لجأ إليها مئات المدنيّين مؤخّرًا هربًا من قصف النظام والمعارك الجارية داخل المدينة، بعد أن شنّت طائراتٌ حربيّةٌ تابعةٌ لتنظيم الأسد وحلفائه غاراتٍ على أحياء «الحميديّة» و«العرضي» و«كنامات» و«الحويقة» و«الرشديّة»، تزامنًا مع قصفٍ مدفعيٍّ وصاروخيٍّ على تلك الأحياء من المواقع القريبة، ما أدّى إلى انسحاب عناصرَ من تنظيم «داعش» ومئات المدنيّين إلى «حويجة كاطع». وأوضح ناشطون، أنّ المدنيّين المحاصرين في «حويجة كاطع» جلّهم من النساء والأطفال، وبينهم جرحى يعانون من ظروفٍ إنسانيّةٍ صعبةٍ وينامون في العراء، وسط نقصٍ حادٍّ في الأدوية والأغذية ما أدّى إلى تسجيل حالات وفاةٍ بين الأطفال. إضافة إلى تعرّضهم لقصفٍ مدفعيٍّ وصاروخيٍّ من قبل قوّات تنظيم الأسد المحيطة بالمنطقة، وسط تهديدهم باستهداف أيّ شخصٍ يحاول مغادرتها. وبالفعل أصبحت التهديدات حقيقةً، ففي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، أطلقت قوّات الأسد النار على عائلةٍ محاصرةٍ في «حويجة كاطع» (شمال مدينة دير الزور)، أثناء محاولتها عبور النهر باتّجاه بلدة الحسينيّة (شمال غرب مدينة دير الزور) الخاضعة لـ «قوّات سوريا الديمقراطيّة» (قسد)، ما أسفر عن جرح أفرادها. ومن الجدير بالذكر أنّ المحاصرين في جزيرة «حويجة كاطع» شمال مدينة دير الزور ناشدوا قوّات التحالف الدوليّ ضدّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة» (داعش) والمنظّمات الحقوقيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ في العالم كلّه، في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، لإجلائهم إلى الضفّة الشماليّة من نهر الفرات الخاضعة لسيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة» (قسد). وجاء في البيان: «نناشد قوّات التحالف الدوليّ والقوى التابعة لها والهيئات المدنيّة والمنظّمات الحقوقيّة للتدخّل لإجلائنا إلى الضفّة الشماليّة لنهر الفرات والتي يفصلنا عنها مئة مترٍ فقط، وإنقاذ أرواح مئات الأطفال والنساء والشيوخ». وأوضح البيان، أنّ المحاصرين يتعرّضون منذ نحو أسبوعٍ لهجومٍ بمختلف الأسلحة من قبل نظام الأسد، وأنّهم لا يملكون قوارب للانتقال إلى منطقة سيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة» (قسد)، وأنّ عناصر تنظيم «داعش» يمنعونهم من التوجّه إليها.

كرتونة من دير الزور

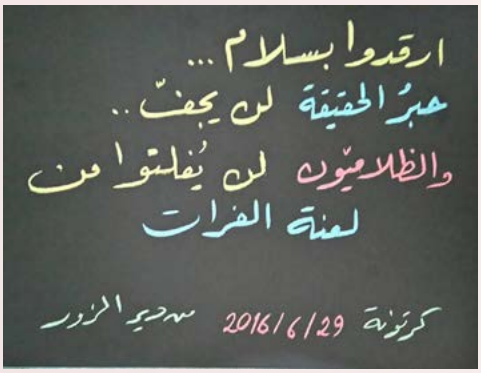

ولم يكتفِ تنظيم الأسد بحصار المدنيّين، بل تجاوز ذلك إلى استهداف مخيّمات النازحين والمعابر النهريّة بشكلٍ مباشرٍ، ومنه قصف طائرات «الأسد»، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، مخيّم «الرفاعي» للنازحين قرب بلدة «معيزلة» التابعة لمدينة «البوكمال» شرق مدينة دير الزور، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى بينهم أطفال ونساء، وسط نقصٍ حادٍّ في الأدوية والكوادر الطبيّة وخروج أغلب مشافي ريف دير الزور الشرقيّ عن الخدمة، وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، قتل 26 شخصًا على الأقلّ، بينهم 13 طفلًا وخمس سيّدات، جرّاء قصف طيرانٍ حربيٍّ، يُعتقد أنّه روسيٌّ، بالصواريخ تجمّعًا للنازحين قرب ضفّة نهر الفرات في قرية «السكريّة» التابعة لمدينة البوكمال في ريف محافظة دير الزور الشرقيّ، بحسب الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان. كما قُتل خمسة مدنيّين وجُرح آخرون، الثلاثاء 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، بقصفٍ جوّيٍّ لطائراتٍ حربيّةٍ يرجّح أنّها روسيّةٌ شنّت غارات على المعبر النهريّ الواصل بين قريتي «السيال» و«الشعفة» شرق مدينة دير الزور. وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، قُتل خمسة مدنيّين، بينهم طفلان وسيّدتان، كانوا قد نزحوا عن مدينة «القورية» في ريف محافظة دير الزور الشرقيّ، جرّاء قصف طيران النظام الحربيّ بالصواريخ المعبر المائيّ في بلدة «السوسة» في ريف محافظة دير الزور الشرقيّ، بحسب الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان.

فصل الخير والبركة: لعنة المخيّمات

هيئة التحرير

يعيش النازحون واللاجئون السوريّون في المخيّمات مأساةً مضاعفةً في فصل الشتاء الذي طالما وجدوا فيه فصل الخير والبركة، فإضافة إلى وضعهم شبه الدائم الذي يتّسم بشحّ المساعدات وتفشّي الأمراض وضنك العيش، وما يرافقه من مشكلاتٍ صحيّةٍ ونفسيّةٍ واجتماعيّة، يرخي الشتاء عليهم ثقله، ولاسيّما أنّ معظم المخيّمات غير مهيّأةٍ لمواجهة الظروف الطبيعيّة القاسية، فضلًا عن انتشار تلك المخيّمات خارج المدن والتجمّعات السكنيّة وفي مناطقَ مكشوفةٍ وغير مؤمّنةٍ بالخدمات، وبعضها يقام في مناطقَ صحراويّةٍ تكون فيها الفوارق الحراريّة مرتفعة جدًّا بين النهار والليل، وهي غالبًا ما تعاني في الشتاء من الصقيع وانجرافات التربة، لذا تنهار الكثير من الخيام وتنجرف مع تشكّل السيول. إضافة إلى عدم جاهزيّة تلك الخيام واهترائها وعدم تجديدها بشكلٍ مستمرٍّ من الجهات المعنيّة.

فعلى أبواب فصل الشتاء لهذا العام مزّقت الأمطار أكثر من مئة خيمةٍ في مخيّم «الإتقان» في بلدة عين «البيضا» في منطقة «جسر الشغور» غرب مدينة إدلب شمالي سورية، وذلك بسبب قدمها واهترائها. وذكر نازحون في هذا المخيّم أنّ الخيام لم تستبدل منذ عامين، واشتكوا من شحّ المساعدات الإنسانيّة، وضعف القدرة الشرائيّة لديهم، وعدم إمكان استبدالها على نفقتهم الخاصّة، كما أدّت الأمطار الغزيرة إلى طوفان في المخيّم وتضرّر المفروشات داخل الخيام. مع العلم أنّ عشرات المخيّمات تنتشر على الشريط الحدوديّ السوريّ التركيّ في حلب وإدلب واللاذقية، لنازحين هجّروا من قراهم في الداخل السوريّ نتيجة القصف الجوّيّ والمدفعيّ والصاروخيّ لسلطة الأسد وحلفائها، ويعتبر مخيّم «الإتقان» أحد هذه المخيّمات العشوائيّة في ريف إدلب الغربيّ، ويسكن فيه ما يقارب 400 عائلة معظمهم من قرى وبلدات جبلي الأكراد والتركمان في محافظة اللاذقية. وتعاني معظم هذه المخيّمات من ظروفٍ قاسيةٍ نتيجة عدم دعمها بشكلٍ دوريٍّ من المنظّمات الإغاثيّة والإنسانيّة. ففي آذار/ مارس 2017، أكّدت إدارة مخيّم «العمر» للنازحين التابع لتجمّعات مخيّم «أطمة» أنّ الأمطار الغزيرة جرفت جزءًا من المخيّم الواقع في بلدة أطمة شمال مدينة إدلب؛ حيث تضرّر ما يزيد على 20 خيمةً مع أثاثها ومستلزماتها، كما أصيب طفلٌ رضيعٌ.

ولم تبقَ الأضرار التي لحقت بالمخيّمات مقتصرةً على الماديّات (الخيام والمفروشات...)، بل تجاوزت ذلك لتصيب الأرواح وتفتك بها؛ ففي 28 كانون الثاني/ يناير 2017، ضربت سورية عاصفةٌ ثلجيّةٌ أدّت إلى وفاة طفلةٍ رضيعةٍ في مخيّم «البلعاس»، في ريف حماة الشرقيّ، كما اقتلعت عشرات الخيام في عدّة مخيّمات داخل سورية. كما سُجّلت حالات غرق خيام بمياه الأمطار والثلوج داخل المخيّمات، ومنه ما حدث لخيام اللاجئين داخل مخيّمات «عرسال» شمال شرقيّ لبنان، بسبب العواصف والأمطار التي ضربت المنطقة في كانون الأول/ ديسمبر 2016. ويواجه النازحون هذه الظروف الصعبة والقاسية داخل المخيّمات، لكن لنا أن نتخيّل حجم المعاناة لدى الذين لا يزالون يبيتون في العراء لعدم قدرة المخيّمات على استيعابهم، فبحسب الإداريّ المسؤول عن مخيّم «عين عيسى»، جلال عياف، في تصريحٍ له نشر على صفحة مجلس الرقة المدنيّ في موقع التواصل الاجتماعيّ «فيسبوك»، أنّ هناك نحو 2000 نازحٍ ممّن هم خارج المخيّم. وهذا هو الحال بالنسبة إلى النازحين مؤخّرًا عن قرى شرقيّ حماة إلى منطقة «معرة النعمان» في إدلب، شمالي البلاد؛ حيث ذكر ناشطون أنّ عشرات العائلات تبيت في العراء من دون خيمٍ أو خدماتٍ. وهذا ينسحب أيضًا على النازحين عن محافظة دير الزور، حيث تتضاعف معاناتهم خلال فصل الشتاء، في ظلّ سوء التجهيزات ونقص الخدمات الأساسيّة وتزايد أعدادهم باستمرار، وعدم قدرة المخيّمات على استيعابهم ممّا دفعهم إلى إقامة تجمّعاتٍ عشوائيّةٍ تفتقد لمقوّمات الحياة.

ومن الجدير ذكره أنّ النازحين غالبًا ما يلجؤون إلى وسائلَ بدائيّةٍ كجمع عيدان الأشجار أو الشوكيّات في المناطق الصحراويّة، أو الألبسة المهترئة والعلب البلاستيكيّة والأكياس ومخلّفات القمامة، لإشعالها والاستفادة من الدفء المنبعث منها، بسبب عدم توفّر المحروقات وغلاء أسعارها، وانعدامها في بعض الأحيان.

مخيم عين عيسى- خاص أصوات

شرقيّ محافظة حماة: حصار فنزوح

مراسل *أصوات*- حماة

ريف حماة– خاص أصوات

تصاعدت حركة النزوح من قرى شرقيّ محافظة حماة، تبعًا لاحتدام المعارك هناك وازدياد ضراوة القصف على تلك المناطق من جانب سلطة الأسد وحلفائها، وبلغ النزوح عنها ذروته منذ آب/ أغسطس 2017، مع احتدام المعارك ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) الإرهابيّ. وفي أيار/ مايو 2017، أُحكم الحصار على قرى وبلدات ناحية عقيربات شرقيّ مدينة حماة (أبو دالي، أبو حكفة، أبو الفشافيش، بستان صبيح، دكيلة، حمادي العمر (كوكب السويد)، الحانوتة، هداج، جني العلباوي، جب الأبيض (بيوض)، جب دكيلة، جروح، المخبوطة، مسعود، مشيرفة، النعيمية، مكيمن شمالي، عقيربات، القسطل، رسم العبد، رسم الأحمر، الرويضة، سوحا، تبارة الحمراء، طهماز، رسم البردقانة)، وتزامن الحصار مع قصفٍ جوّيٍّ عنيفٍ استُخدمت فيه أسلحةٌ محرّمة دوليًّا، وارتُكبت مجازرُ كثيرةٌ في تلك المنطقة. وهو ما دفع المجلس المحليّ لناحية «عقيربات»، إلى إعلانها منطقةً منكوبة، وناشد المجلس جميع الأطراف الدوليّة لفتح ممرّاتٍ آمنةٍ لخروج المدنيّين من القرى المنكوبة، كما أُطلق نداء استغاثةٍ للمنظّمات الإنسانيّة والإغاثيّة لتقديم الدعم اللازم لأهالي ريف حماة الشرقيّ الموجودين في محافظة إدلب.

وعلى الرغم من إعلان ناحية «عقيربات» منطقةً منكوبة، إلّا أنّها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من المنظّمات المحليّة والعالميّة، ولا من مؤسّسات المعارضة. إضافة إلى هذا كلّه، عانت المنطقة من ممارسات تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)، حيث فرض التنظيم على أصحاب المحلّات التجاريّة ضرائبَ تحت مسمّى الزكاة، تختلف قيمتها ومواعيد جبايتها تبعًا لطبيعة المحلّات والتجّار، ممّا رفع الأسعار بشكلٍ كبير. فضلًا عن تجنيد التنظيم للأطفال القاصرين، يث استغل حاجتهم الشديدة وأغراهم برواتبَ شهريّةٍ تُراوح بين 250 و300 دولار أميركيّ لاستقطابهم. كما فرض سياسته الدعوية التي تخدم سياسته في تجنيد الأطفال والشباب بين صفوفه، ونشر الفكر المتطرّف. وممّا زاد من مأساة العيش في تلك المنطقة هو الوضع الطبيّ المتدهور جدًّا؛ فتلك المنطقة تفتقر إلى الأطباء، حيث هرب جزءٌ منهم نتيجة مضايقات التنظيم واشتراطه العمل معه، فيما التحق جزءٌ آخر بالتنظيم وبات يعمل لمصلحته فحسب. كذلك تعاني المنطقة من نقصٍ حادٍّ في الأدوية، ولاسيّما أدوية الأمراض المزمنة مثل القلب والضغط والسكريّ، فضلًا عن منع التنظيم المدنيّين من مغادرة مناطقه وإن بقصد العلاج. ونظرًا لانعدام النقاط الطبّيّة يضطرّ المدنيّون لإسعاف جرحاهم إلى مدينة الميادين في دير الزور بسيّاراتهم الخاصّة، حيث سجّلت حالات وفاة على الطريق. كما وثّق المجلس المحلّيّ لناحية «عقيربات» والقرى التابعة لها 60 إصابة بمرضي الجدري والحصبة بين الأطفال، بسبب عدم تلقّيهم اللقاحات اللازمة التي لم تدخل المنطقة منذ سيطرة التنظيم عليها. ومن الجدير بالذكر أنّ 90 في المئة من البنية التحتيّة دمّر بشكلٍ تامٍّ، أو جزئيّ جرّاء القصف؛ فالكهرباء مقطوعةٌ عن المنطقة، والمياه يحصل عليها الأهالي عن طريق مضخّات سحب المياه من الآبار المنزليّة والتي تعمل على المولّدات، والمدارس دمّرت إمّا كلّيًّا أو جزئيًّا.

وقد تجلّى الحصار في أكثر صوره مأسويّةً في تجمّعي «الجابرية» و«وادي العذيب» التابعين لناحية «عقيربات» واللذين كانا ممرًّا إجباريًّا للنازحين للوصول إلى ريف إدلب الجنوبيّ، حيث حاصرتهم قوّات النظام قرابة شهر ونصف الشهر. وبلغ النازحون فيهما ما يزيد

على ثمانية آلاف نسمة من قرى شرقيّ حماة. وبالتدريج بدأت الموادّ الغذائيّة التي بحوزتهم بالنفاد، وأصبحوا مهدّدين بالمجاعة، حيث سُجّلت حالات وفاةٍ بين الأطفال وكبار السنّ فاق عددها عشر وفيّات، نتيجة النقص في الموادّ الغذائيّة والطبيّة وحليب الأطفال، إضافة إلى شربهم مياهًا غير صالحةٍ للشرب سبّبت لهم الكثير من الأمراض.

كلُّ هذه الأوضاع السيّئة دفعت بعض العائلات إلى المغامرة والخروج من المنطقة عبر طرق التهريب المزروعة بالألغام والمستهدفة من قوّات النظام وميليشياته، حيث قُتل 40 مدنيًّا بينهم أطفالٌ ونساءٌ برصاص ميليشيا النظام. ولم يكتفِ النظام وميليشياته باستهداف النازحين وفرض الحصار عليهم، بل لجأ إلى اعتقال بعضهم أيضًا، أثناء محاولتهم الهروب من المناطق المحاصرة باتّجاه محافظة إدلب. حيث اعتقلت قوّات النظام عددًا من المدنيّين بينهم نساءٌ وأطفالٌ من المحاصرين في منطقة «وادي العذيب»، أثناء محاولتهم عبور طريق الصبورة – السعن إلى إدلب. هذا فضلًا عن استهداف سلطة الأسد وحلفائها تجمّعات النازحين بالقصف؛ ففي آب/ أغسطس 2017، قال رئيس المجلس المحلّيّ لناحية «عقيربات»، أحمد الحموي، إنّ القصف استهدف تجمّعًا للنازحين في قرية «أبو كهف»، ما أسفر عن سقوط 23 قتيلًا وأكثر من 90 جريحًا.

وشهد شهر أيلول/ سبتمبر 2017 تدفّق المزيد من موجات النزوح عن قرى وبلدات شرقيّ محافظة حماة؛ حيث قال ممثّل المجالس المحلّيّة لبلدات شرقيّ حماة، ريان الأحمد، إنّ قرى (عرفة، الحزم، الكيكية، ربدة، قصر شاوي، قصر علي، والظافرية)، شهدت نزوحًا جماعيًّا، بعد استهدافها بقصفٍ جوّيّ عنيفٍ وغير مسبوق من النظام وروسيا. وأضاف «الأحمد» أنّ قرى (الشطيب، الهوية، والرويضة) المحاذية للقرى المذكورة في ريف إدلب، شهدت نزوحًا جماعيًّا أيضًا جرّاء القصف، مشيرًا إلى أنّ النازحين يتوجّهون إلى مخيّمات «المريجب» و«باشكون» و«الفكة»، إضافة إلى قرى «المشهد» و«المكسر»، و«جب القصب» في ناحية «سنجار» شرق مدينة إدلب. وتتابع النزوح في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، حيث نزح الآلاف من أهالي قرى (سرحا، النفيلة، الشاكوزية، أبو لفة، بغيديد، المعقر، جنينة وبيوض)، باتّجاه الجزء الغربيّ من ناحية «الحمراء» شمال شرق مدينة حماة ومخيّمات الداخل في ريف ناحية «سنجار»، بسبب القصف الجوّيّ المكثّف.

ويعاني نازحو شرقيّ حماة في مخيّمات إدلب وحماة من سوء الخدمات وشحّ المياه والكهرباء، ما أجبرهم على شراء المياه من الصهاريج، إضافة إلى عدم توفّر مادّة الخبز، حيث يتّجهون إلى بلداتٍ وقرًى بعيدةٍ عن المخيّمات لشراء الخبز بسبب عدم توفّر أفرانٍ قريبة، هذا فضلًا عن شحّ الدواء وحليب الأطفال وغيرها من الحاجات الأساسيّة. وقد بلغ عدد النازحين من بلدات شرقيّ محافظة حماة نحو 25 ألف شخصٍ يقطنون في 24 مخيّمًا في إدلب وحماة، بحسب تصريحٍ لعضو مجلس محافظة حماة، خالد الهويان.

قرية سروج– خاص أصوات

نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة المعتمد في روما في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨
الموادّ المتعلّقة بجريمة التهجير القسريّ

المادة (٨)

جرائم الحرب

١- يكون للمحكمة اختصاصٌ في ما يتعلّق بجرائم الحرب، ولاسيّما عندما ترتكب في إطار خطّةٍ أو سياسةٍ عامّة أو في إطار عمليّة ارتكابٍ واسعة النطاق لهذه الجرائم.

٢- لغرض هذا النظام الأساسيّ تعني «جرائم الحرب»:

أ- الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيّات جنيف المؤرّخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، أيّ فعل من الأفعال التالية ضدّ الأشخاص، أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقيّة جنيف ذات الصلة:

١- القتل العمد.

٢- التعذيب أو المعاملة اللاإنسانيّة، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجيّة.

٣-تعمّد إحداث معاناةٍ شديدةٍ أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحّة.

٤-إلحاق تدميرٍ واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورةٌ عسكريّةٌ تبرّر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقةٍ عابثة.

٥-إرغام أيّ أسير حرب أو أيّ شخصٍ آخر مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوّات دولة معادية.

٦-تعمّد حرمان أيّ أسير حربٍ أو أيّ شخصٍ آخر مشمول بالحماية من حقّه في أن يحاكم محاكمةً عادلة ونظاميّة.

٧- الإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع.

٨-أخذ رهائن.

الحرب كفعلٍ مستقبليٍّ

راتب شعبو

عمل للفنان محمد الطيب

في النهاية تنتهي الحروب ويجد المتحاربون سبيلًا ما إلى تسوية خلافاتهم، ثم تُدفن الضحايا في الذاكرة ويُعاد تعمير ما دمّرته الحرب، لاستئناف دورة حياةٍ لا يحكمها السلاح أو لا يغلب عليها السلاح. غير أنّ بذور الشرّ التي تزرعها الصراعات المسلّحة، ولاسيّما المديدة منها، تواصل نموّها في الأطفال وتتظاهر في الزمن التالي للحرب بأشكالٍ تُذكّر بالمآسي السالفة كما تُذكّر الندبة بالجرح. على هذا فإنّ الصراعات العنيفة هي من زاوية الأطفال فعلٌ مستقبليٌّ يبدأ بعد أن ينتهي الصراع المباشر. الأطفال هم المادّة التي تحمل ندوب الحرب الماضية ورائحة شرورها إلى المستقبل، وعبر الأطفال يمكن أن تعبر شرور الحرب من جيلٍ إلى جيل.

معروف جيّدًا أنّ حركة طالبان الأفغانيّة هي من الثمار المرّة التالية للحرب التي استمرّت عقدًا من الزمان بين الجهاديّين والسوفيات في أفغانستان. انسحب السوفيات من أفغانستان في أوائل عام 1989، ثمّ بعد خمس سنوات ظهرت طالبان. ففي باكستان التي استوعبت أكثر من ثلاثة ملايين لاجئٍ أفغانيٍّ، كان الأطفال الأفغان يخضعون لصياغةٍ «طالبانيّة»، دفعت أفغانستان ودفع العالم كلّه فيما بعد ثمنًا باهظًا لها ولا يزال.

العالم الذي كان منهمكًا في تأمين متطلّبات تلك الحرب أكثر من متطلّبات عيش وتعليم وصيانة حياة ملايين الأطفال الأفغان اللاجئين، ساهم في تأمين المادّة الأوّليّة للصناعة الطالبانيّة، أقصد الأطفال المحرومين من الملجأ والغذاء والتعليم. في باكستان، حيث لجأ هؤلاء، بدأت الصناعة الأخطر، صناعة الوعي. اتّجه إلى هناك الدعم الماليّ «الهادف»، وظهرت آلاف المدارس الدينيّة التي توفّر للطفل الملجأ والطعام إلى جانب تعليمٍ دينيّ محدّد، الأمر الذي أنتج في غضون سنوات، جيشًا «عقائديًّا» جاهزًا للانضمام إلى حركة طالبان (الاسم نفسه مأخوذٌ من مجال التعليم) التي قادها الملا محمد عمر والتي استغلّت فوضى ما بعد الانسحاب السوفياتيّ مستفيدةً من انضباطها العقائديّ الأصوليّ، كما بات معروفًا. الآليّة بسيطةٌ وفعّالةٌ بقدر ما هي مدمّرةٌ، صراعاتٌ مسلّحةٌ تشرّد الملايين وتحرمهم من موارد عيشهم وتطردهم إلى هامش الحياة وتحيلهم إلى عبءٍ على أنفسهم، وجهاتٌ تمتلك قدراتٍ ماليّةً وافرةً تستثمر في تخريب من يُفترض أنّهم مادّة المستقبل، أي الأطفال، فتسمّم مستقبلهم وتسهم على هذا بقسطها في تسميم مستقبل العالم.

لا يقلّد الحال السوريُّ نظيره الأفغانيّ تمامًا، فاللاجئون السوريّون يتوزّعون على بلدانٍ عديدة، ولا يبدو أنّ هناك جهدًا «تربويًّا» مركّزًا وذا وزنٍ لصياغة مشروعٍ كالمشروع الطالبانيّ. غير أنّ المشروع المنظّم والموجّه قصدًا إلى صناعة وعي الأطفال وتأطيرهم، كشبابٍ لاحقًا، في تنظيماتٍ سلفيّة، ليس هو الخطر الوحيد الممكن. الأميّة والضياع التعليميّ وانقطاع الأمل في المستقبل لا يقلّ خطرًا عن زراعة اليقين السلفيّ الأعمى، في الحالتين تتوفّر أرضيّة العنف العدميّ وأسباب تخلخل الهويّة الوطنيّة، هذا فضلًا عن الآثار النفسيّة على الأطفال وانعكاساتها على المستقبل الفرديّ والعامّ.

في تركيا والأردن ولبنان، يوجد ما يزيد على 1.5 مليون طفلٍ سوريٍّ في سنّ الدراسة، ولكن نصفهم لا يحصل على تعليمٍ رسميٍّ، بحسب «هيومن رايتس ووتش». الأموال التي يجري الإعلان عنها في المؤتمرات واجتماعات المانحين تضيع قبل أن تصل إلى مقصدها، أو أنّ الدول تعد ولا تعطي، كما يبيّن تقرير منظّمة «هيومن رايتس ووتش» بعنوان: «تعقّب المال: انعدام الشفافيّة في تمويل المانحين لتعليم اللاجئين السوريّين». يجتمع الفساد مع سوء الإدارة وضعف التوثيق وتغليب المصالح السياسيّة للدول والجماعات، لنحصل على «جيلٍ ضائع». أحد الباحثين في المنظّمة يقول: «وعدتْ الدول المانحة والمستضيفة بألّا يصبح الأطفال السوريّون جيلًا ضائعًا، لكن هذا بالضبط ما يحدث.» على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أنّ نحو 90% من اللاجئين السوريّين ممّن هم بعمر التعليم الثانويّ و50% ممّن هم في سنّ التعليم الأساسيّ في لبنان، لا يحصلون على الدراسة. والعائق الأساسيّ، بحسب المسؤول الإعلاميّ في منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (يونيسيف) في لبنان، هو العائق الماديّ الذي يحول بين الأطفال اللاجئين السوريّين وبين التعليم. سوف يبقى هذا الجيل الضائع، ليس

بمنزلة ندبةٍ دائمةٍ تذكّر بالمأساة السوريّة فحسب، بل أيضًا بمنزلة بذرة خللٍ مستقبليٍّ يصعب علاجه.

تميّزت الحالة السوريّة بوجود قطاعاتٍ كبيرةٍ من الأطفال الذين خضعوا ويخضعون مباشرةً «لتربية وتعليم» التنظيمات الإسلاميّة التي تسيطر على مناطقهم لفتراتٍ طويلة، وتفرض على الأهالي تفسيراتٍ إسلاميّةً متطرّفةً في انغلاقها وتخلّفها. في ظلّ «داعش» صارت المدرسة مكانًا يختار التنظيم منه المقاتلين والزوجات، أكثر من كونه مكانًا للعلم، ما دفع كثيرًا من العائلات إلى تفضيل عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة. فضلًا عن أنّ التنظيم يهمل الموادّ العلميّة ويركّز على موادّ الفقه والتربية الإسلاميّة واللياقة البدنيّة واللغة العربيّة. وفوق هذا، فإنّ التخلّف التعليميّ ظاهرٌ في هذه الموادّ، ففي صورةٍ مسرّبةٍ من إحدى المدارس الواقعة تحت سيطرة التنظيم، يبدو المستوى المتدنّي لمدرّس اللغة العربيّة الذي يعرب «كَتَبَ» كما يلي: فعل مضارع لأنّه يقبل السين وسوف. التعليم في مناطق سيطرة النظام تراجع أيضًا تحت ضغط كثافة التلاميذ في الصفوف، وتحت ضغط الفقر الشديد الناجم عن الصراع. يتجلّى تراجع التعليم في سيادة سبل الغشّ أكثر ممّا كان سابقًا. بات الغشّ مقبولًا على الصعيد الاجتماعيّ ومسكوتًا عنه رسميًّا، وبات الأهالي يساعدون أبناءَهم على الغشّ في امتحانات الشهادة المتوسّطة والبكالوريا، عبر رشوة المراقبين أو شراء «المصغّرات» (وهي وسائلُ للغشّ الامتحانيّ) لأبنائهم، أو سواها من الوسائل.

المحصّلة أنّ أطفال سورية يتعرّضون لتخريبٍ واسعٍ وعميقٍ في التعليم وفي شروط الحياة النفسيّة والمادّيّة الناجمة عن الصراع، وهذا التخريب يعطي ثماره المرّة لاحقًا. إنّها النتيجة اللاحقة وغير المباشرة للصراعات العنيفة التي ينساها الفاعلون المنشغلون في سحق خصومهم، لكي تعود وتذكّر بنفسها بقوّةٍ لاحقًا، وربّما تسحق من انشغل عنها بسحق الخصوم.

شهادة ألم وأمل

غالية الريش

«سُهى» سيّدةٌ من الرقة في الثلاثين من عمرها، تخرّجت في كلّيّة الآداب من جامعة حلب، ولديها ولدٌ واحدٌ في الثالثة من عمره. حين اجتاح تنظيم «الدولة الإسلاميّة» (داعش) محافظة الرقة، كان لزامًا على «سُهى» وعائلتها المقيمة في حيّ «دوار النعيم» أن تتقيّد بالإجراءات التي فرضها التنظيم المتشدّد على الرقة وأهلها من فتاوى ومحظورات في أكثر تفاصيل الحياة اليوميّة دقّة، إلى درجة أنّ الموت أو الاعتقال كانا يقبعان خلف أيّ خطوةٍ تخطوها وأهلها، ولاسيّما على النساء اللواتي فُرض عليهنّ نظامٌ جائرٌ، سواء في ما يتعلّق بارتداء اللباس الشرعيّ المكوّن من طبقتين داخليّة وخارجيّة بلونٍ أسود، وأيّ مخالفةٍ قد تكلّف الخطف أو الزواج القسريّ من أعضاء التنظيم، أو سير حركتهنّ في الأسواق في ظلّ مراقبةٍ دقيقةٍ يسودها العسف والتقدير المزاجيّ لأعضاء التنظيم في جهاز «الحسبة»، مع ما يفرضه التنظيم من حظرٍ للتجوّل – من دون مَحرم- ومنع النساء من التسوّق من الباعة الرجال. كانت العودة الشاقّة إلى البيت تستدعي تقييمًا ومعرفةً بكلّ ما يجري لأخوتها وأخواتها في «لمّة» العائلة المسائيّة، وكان الحديث الهامس سيّد الموقف في تبادل خبرات التكيّف والتقيّد وممارسة فنون «الكذب الذكيّ» والمُقنع، الذي لم يكن يحول دون الوقوع في شباك أسئلة التنظيم المربكة، ولاسيّما مع نساء التنظيم المتشدّدات اللواتي مارسن سلطةً يسودها الهوس الدينيّ وانعدام الرأفة.

خلاص السماء الدمويّ

مع تواصل قصف قوى التحالف الدوليّ للرقة، فُرض على عائلة «سُهى» كما المئات من الأسر الرقاويّة الانتقال إلى أكثر من مكانٍ داخل مدينة الرقة أو ريفها، هربًا من القصف والموت الحتميّ.

تقول «سُهى» في شهادتها إنّها نزحت وعائلتها إلى منطقةٍ محرّرةٍ من تنظيم «داعش» شمال مدينة الرقة، اسمها «كبش» ومكثوا فيها لفترةٍ قصيرةٍ ما يقارب الثلاثة أشهر، لم يكن ثمّة أدنى مقوّمات الحياة، لا ماء، ولا كهرباء، ولا طعام، ولا دواء. المتوفّر الوحيد كما تقول «سُهى» هو الموت. قرّرنا وأخوتي النزوح في ظلّ تلك الظروف الرهيبة مع معرفتنا بكلّ تكاليف الخروج من المحافظة ماديًّا ومعنويًّا، واحتمال وقوعنا في قبضة التنظيم المتشدّد، لتبدأ رحلة جديدة من القهر والابتزاز الماليّ التي فرضها المهرّبون علينا، أخذوا منّا 700 ألف ليرة سوريّة، عدا أجرة الطريق 30 ألف من كلّ شخص، حتى وصلنا إلى ريف حماة، وعانينا خلال تلك الرحلة، التي استمرّت 14 ساعة، الأمرّين من تفتيشٍ وإهاناتٍ وابتزازٍ ماليّ طوال الطريق. مكثنا فترةً من الوقت لدى أقرباء تربطنا وإياهم رابطة العشيرة، لكن أرواحنا ترنو إلى الرقة ومنازلنا، قرّرنا خلالها بعد تحرير الرقة من سلطة التنظيم العودة إلى الرقة.

وجدت منزلي مهدّمًا بالكامل (كما وصفت سُهى وهي تبكي)، فقدان المنزل بالنسبة إليّ يعني الكثير، لكن ما من كلماتٍ تصف حال الدمار الشامل الذي تعرّضت له المدينة، وصار هاجسنا في السؤال عن أحوال من تبقّى من أسرتنا ومعارفنا، أجزم أنّ مدينة الرقة غير مؤهّلةٍ للسكن اليوم بسبب الألغام والهدم وانعدام مقوّمات العيش الضروريّة للحياة. قررنا النزوح مرّةً ثانية إلى ريف الرقة. أثناء ذلك، زوج أختي الذي كان يعمل كموزّع أدوية من الرقة إلى ريفها قتل برصاص قنّاص تاركًا خمسة أطفال وزوجة وغصّة فقد لن تبارحنا. نعلم أنّنا نعيش إقاماتٍ متقطّعةً وغير مستقرّةٍ وصعبة، لكنّنا الآن تحرّرنا من سلطة قوّةٍ غاشمةٍ ومنحطّة أخلاقيًّا وإنسانيًّا... من الصعب أن تندمل جراحنا قريبًا، وأن ننسى ما جرى لنا. قد يبدو السلام والأمان بعيدًا بعض الوقت، لكن الأمل لا يزال يسكن قلوبنا هكذا تنهي «سُهى» شهادتها في ما عانته وكابدته.

مخلفات داعش

قام فريق شبكة «آسو الإخبارية» بحملة توعية حول التعامل مع مخلفات الحرب والألغام في مخيمات النازحين في بلدة عين عيسى التابعة لمدينة تل أبيض شمالي الرقة، وذلك بالتعاون مع إدارة المخيمات التي تضم نازحين من محافظتي الرقة ودير الزور، وتشمل الحملة توزيع كتيبات «زكزك» الموجهة للأطفال واليافعين والكبار، بهدف التعريف بأشكال الأسلحة والألغام والذخائر غير المنفجرة، لتوعيتهم بخطر مخلفات الحرب التي خلفها تنظيم «داعش» وكيفية التعامل معها.

إضافًة إلى بوسترات وملصقات توعوية في أرجاء المخيم، وناحية عين عيسى، تدعو إلى عدم الاقتراب من الأبنية المدمرة، أو الأجسام المشبوهة، وإخبار المختصين في حال التعرف على بقايا قذائف أو ألغامٍ لم تنفجر.

وقام الفريق أيضًا بتوزيع الكتيّبات على أهالي مدينة الطبقة في الريف الغربي لمدينة الرقة، وقاموا بنشر الملصقات في شوارع المدينة أيضًا.

تأتي هذه الحملة بعد أن قضى عددٌ من أهالي محافظتي الرقة ودير الزور في الأشهر الماضية أثناء هروبهم من مناطق الاشتباكات بين «قوات سوريا الديمقراطية» وتنظيم «داعش» إثر انفجار ألغامٍ كان قد زرعها التنظيم قبل انسحابه.

اللاجئون السوريّون في «عرسال»: ظروفٌ بائسةٌ وإهمالٌ جاذبٌ للتطرّف

جنى عز الدين*

صرخاتٌ كأنّها صرخةٌ واحدةٌ يسمعها الداخل إلى، والسائل عن، ظروف مخيّمات اللاجئين السوريّين في بلدة عرسال ومحيطها: الشتاء قدم مجدّدًا ليكرّر مأساة السنوات الماضية... بردٌ قارسٌ وسيولٌ وتلوّثٌ بسبب غياب أيّ بنيةٍ تحتيّة، مترافقٌ هذه المرّة مع شحّ المساعدات، والخوف الدائم من مداهماتٍ أرهبت وأرعبت اللاجئين قبل وخلال وبعد المعارك الأخيرة بين الجيش اللبنانيّ وحزب الله من جهةٍ ومجموعاتٍ مسلّحةٍ متطرّفة من جهةٍ أخرى.

مخيم عرسال- خاص اصوات

وعلى الرغم من انتهاء ظاهرة المسلّحين في البلدة وجرودها، إلّا أنّ الرعب لا يزال يخيّم على مخيّمات اللاجئين، حيث إنّ الصحافيّ الباحث عن إجاباتٍ لأسئلةٍ كثيرة، يصعب عليه سماع إجاباتٍ كاملة، وعندما يطمئنُّ المجيب إلى السّائل، يُطلب أن يغيّب الاسم تمامًا عن النصّ، خوفًا من الانتقام.

لكنّ إخفاء أسماء المتحدّثين، لا يمكن أن يحجب صورة الوضع في المخيّمات، التي تتلاصق فيها الخيمة إلى جانب الخيمة، في خطوطٍ شبه مستقيمة، تتخلّلها خطوطٌ من المياه الآسنة التي تتدفّق كقنواتٍ وسط الأزقّة الترابيّة، حيث يمكن حتّى للصورة الجامدة أن تشيَ بالروائح المنتشرة.

ولا يحجب ذاك الوضع الصحّيّ البائس، أصواتَ الأطفال، الذين يركضون هنا وهناك، يريدون اللعب، غير مدركين واقعَ مخيّماتهم، أو بكاءَ بعض الأطفال المرضى الآتي من داخل الخيام، ولا يحجب صور وجوه النساء المتجهّمة، ولا وجوه الرجال الغاضبة لكن الكاظمة للغيظ، خوفًا من المجهول الذي قد يأتي من أيّ جهةٍ.

كلّ اللاجئين في مخيّمات «عرسال»، ينتظرون القادم، ليس الأمنيّ أو الاجتماعيّ أو الإغاثيّ، إنّما هذه الأيّام، وعلى وجه الخصوص، دنو فصل الشتاء القارس في بلدةٍ تعلو نحو 1600 م عن سطح البحر، والمعروفة بقسوة مناخها، وقد اختبر اللاجئون، الذين قدموا إلى البلدة وجرودها سنة 2011، أو لاحقًا سنة 2014، وما بين تلك السنتين، وبعدهما، مأساة الشتاء في تلك المخيّمات.

«نريد العودة إلى بلدنا»... تسمعها من كلّ من تقابله، لكن كيف العودة والأمن هناك غير مصونٍ على الرغم من سيطرة الجيش السوريّ وحلفائه على كامل المنطقة؟

ظروفٌ بائسةٌ وسط محيطٍ بائسٍ

منذ بداية الأزمة السوريّة بدأت دفعاتٌ من أهالي حمص وضواحيها والقلمون باللجوء إلى «عرسال»، ولاسيّما بعد دخول حزب الله الحرب إلى جانب النظام السوريّ، واحتلاله مدينة القصير ثمّ مشاركته في معارك، وفتحه أخرى، في حمص وريفها كما في القلمون.

يبلغ عدد سكّان «عرسال» نحو 35 ألف مواطنٍ، وقد بلغ عدد اللاجئين نحو 120 ألف لاجئٍ كحدٍّ أقصى، توزّعوا على أكثر من 102 مخيّمٍ، أقيمت بشكلٍ عشوائيٍّ على أراضٍ تابعة لأهالي البلدة، ومشاعاتها وجرودها.

يشير الأستاذ «محمد حسين رايد»، وهو أحد أهالي البلدة، وناشطٌ في جمعيّة «التدريب والدراسات» إلى أنّ عدد اللاجئين اليوم لا يتعدّى 50 ألف لاجئٍ داخل المخيّمات، و15 ألف لاجئٍ خارجها بحسب الإحصاءات الأخيرة، تُقدّم لهم العديد من الجمعيّات والمنظّمات مساعداتٍ، ومن هذه الجمعيّات: «جمعيّة الدراسات والتدريب»، «أطباء بلا حدود»، «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر»، «مؤسّسة عامل»، «لجنة الإنقاذ الدوليّة»، «دار الفتوى»، «كاريتاس»، «الهلال الأحمر القطريّ»... إلخ.

وتعاني بلدة «عرسال» أساسًا من تهميش السلطة المركزيّة والمحلّيّة، فبناها التحتيّة تعاني الإهمال الشديد، فكيف بات حالها مع الازدياد السكّانيّ الضخم المتمثّل باللجوء السوريّ؟

لا صحّة ولا غذاء ولا مدارس

ضعف البنى التحتيّة هذا، من صرفٍ صحّيٍّ ومياهٍ وكهرباءٍ ونقلٍ وغيرها، هو مشكلةٌ أساس من ضمن المعضلات التي يعاني منها اللاجئون وأهالي البلدة على حدٍّ سواء. فالبنى التحتيّة غير مهيّأةٍ لاستيعاب هذا الازدياد السكّانيّ، فعلى سبيل المثال انفجرت أقنية الصرف الصحّيّ داخل المخيّمات في الصيف الماضي،

مخيم عرسال- خاص اصوات

ويقول أحد اللاجئين «انفجرت تمديدات الصرف الصحّيّ بين الخيام وأصبحت الروائح غير محتملةٍ، وتسبّبت بأمراضٍ وأوبئةٍ» وسط ضعفٍ شديدٍ في العناية الصحّيّة. وقد دفع واقع انهيار البنى التحتيّة، بعض الجمعيّات كـ «جمعيّة الدراسات والتدريب»، و«منظّمة العمل ضدّ الجوع»، و«MERSY CORPS»، إلى مدّ يد المساعدة في حلّ بعض مشكلات الصرف الصحّيّ والمياه.

أمّا صحّيًّا، فتهتمّ بعض الجمعيّات بالأوضاع الصحّيّة للاجئين السوريّين عبر تقديم الأدوية اللازمة واللقاحات للأطفال («أطباء بلا حدود»، و«اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر»، و«مؤسّسة عامل»)، وتقوم «اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر» بنقل الحالات المستعصية إلى المستشفيات خارج البلدة وتأمين الأسرّة لهم. ويقول أحد اللاجئين (م.ح.) إنّ معظم الجمعيّات جمّدت عملها، والحالات المستعصية والأمراض المزمنة لا تجد من يغطّي علاجها. كما يقول لاجئٌ آخرُ: «ابنتي ذات الستّ سنواتٍ تعاني من مرضٍ وتحتاج إلى علاجٍ تبلغ تكلفته 700 دولارٍ، وحتّى الآن لم أجد من يقدّم لنا يد العون».

وفي ما يتعلّق بالمساعدات الغذائيّة، فهي ضئيلةٌ، والجهة الوحيدة المانحة للمساعدات الغذائيّة هي «دار الفتوى»، أمّا الجمعيّات الأخرى مثل «منظّمة العمل ضدّ الجوع» و«إنترسوس»، فتمنح بطاقات مساعداتٍ لا تتجاوز قيمتها الـ 260 ألف ل.ل، أي ما لا يزيد على 130 إلى 140دولارًا شهريًّا للعائلة. ويقول أحد اللاجئين: «المعونات التي تصلنا غير كافيةٍ، فلا تكاد تكفي لنصف الشهر».

وبالنسبة إلى تعليم اللاجئين في «عرسال»، فالمشكلة تكمن في التعليم غير المنظّم لتسعة آلاف لاجئٍ سوريّ، بسبب عدم قدرة المدارس الرسميّة في البلدة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلّاب. ويقول أحد اللاجئين (ن. د.)، وهو محامٍ، إنّ معظم اللاجئين في المخيّمات يلجؤون إلى تسجيل أولادهم في صفوفٍ دراسيّةٍ تقيمها بعض الجمعيّات، لينالوا شهاداتٍ غير معترفٍ بها رسميًّا. ويشير إلى أنّه طُلب من ممثّل مفوّضيّة الأمم المتّحدة في الشرق الأوسط خلال زيارته «عرسال» دعم المنظّمات التعليميّة بالتعاون مع الجهات المعنيّة في لبنان وتسوية الوضع.

أمّا المدارس الرسميّة فتستقبل نحو 2700 طالبٍ بدعمٍ من الحكومة اللبنانيّة و«اليونيسيف» وقد نال 50 طالبًا سوريًّا الشهادة الرسميّة في العام الدراسيّ 2016 - 2017.

وتقوم جمعيّتا «الدراسات والتدريب» و«كاريتاس»، اللتان تموّلهما «اليونيسيف»، بدورات محو أمّيّة لتأهيل الطلّاب السوريّين لدخول المدارس.

ماذا عن الشتاء القادم؟

مجموعةٌ من النسوة، في أحد المخيّمات، لسان حالهنّ يقول: «أطفالنا عم يموتوا من البرد وناطرين حدا يقدّم لنا شي يدفينا»، و«بلشت الشتوية وما حدا قدّم لنا أيّ وسيلة تدفئة نحن نناشد الجمعيّات أن تنظر إلى حالنا وتساعدنا»، و«خيمنا وقعت على رؤوسنا الشتاء الماضي والخوف كبير من تكرار مأساة كل شتاء».

الشتاء القادم يصطحب معه معاناة اللاجئين السوريّين في «عرسال»، في البلدة الجرديّة المعروفة بشتائها القارس وكثافة الثلوج

المتساقطة عليها.

سابقًا كانت تقوم بعض الجمعيّات المختصّة بتأمين ما تيسّر من وسائل التدفئة لهم، لكن ها نحن على أبواب الشتاء 2017 – 2018، حيث يعلو صوت اللاجئين مناشدًا الجهات المعنيّة: «لم نرَ حتى الآن أيّ مساعداتٍ للتدفئة، ولا حتّى مساعداتٍ لترميم خيامنا التي لم تعد تصلح للعيش فيها وكيف لها أن تقينا قساوة الشتاء هنا».

الخيام بات وضعها مزريًا وغير ملائمٍ للعيش، والبرد يخترق جدرانها المهترئة، ويُتوقع أن تتزايد المشكلات والمعاناة مع حدوث طوفانات تزيل الخيام، إضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة، في حال لم تُعالج هذه المشكلات سريعًا.

استغلالٌ لظروف اللجوء

شكّل اللجوء السوريّ القاسي في «عرسال»، مع عدم تنظيمه من الجهات الرسميّة اللبنانيّة، منفذًا لمتطرّفين أوهموا أوساطًا من اللاجئين بأنّهم يريدون حمايتهم، وهو أمرٌ اكتشف كثرٌ من اللاجئين لاحقًا أنّهم كانوا ضحاياه. وإذ نترك الخوض في تفاصيل

مخيم عرسال- خاص اصوات

مخيم عرسال- خاص اصوات

الظروف السياسيّة، إن على مستوى المنطقة أو التداخل اللبنانيّ معها، التي ساهمت مع المستويات الأخرى في خلق هذا التعقيد، نذكر أبرز محطّاته لكونها كانت أبرز مراحل المعاناة المستمرّة للاجئين السوريّين.

يقول أحد اللاجئين: «ربّما لم يكن لدينا خيارٌ آخر وكان علينا تقبّل الأمر الواقع ووجودهم بيننا، كما أنّنا ظننّا بأنّهم من يحموننا في بلاد اللجوء وأنّهم هم الحلّ».

ظروف اللاجئين باتت أكثر صعوبة وتعقيدًا عندما اندلعت مواجهاتٌ عنيفةٌ مع الجيش في 2 آب/ أغسطس 2014، أسفرت عن مقتل العشرات من أهالي البلدة والعسكريّين اللبنانيّين، واختطاف الجهاديّين 27 جنديًّا لبنانيًّا. وبقي بعدها الطابع الحادّ للتجاذب بين الطرفين يسيطر على الصورة حتّى المعركة الأخيرة في تموز/ يوليو 2017، حيث وصفت المعركة من جانب الحكومة اللبنانيّة بأنّها معركة تطهير الجرود من الإرهاب. وبعد انتهاء المعركة غادر من بقي من المتطرّفين الذين أُخرجوا، بعد جولةٍ من المفاوضات التي قادها مدير عام الأمن العامّ اللبنانيّ اللواء «عباس إبراهيم» ممثّلًا الدولة اللبنانيّة بتنسيقٍ مع قيادة حزب الله، في قوافلَ كبيرةٍ انطلقت من «عرسال» إلى الداخل السوريّ.

أمّا عن المداهمات التي جرت قبل المعركة، فقد حصل خلالها اعتقال ما يقارب 400 لاجئٍ من داخل المخيّمات أخضعهم الجيش اللبنانيّ لتحقيقٍ وصفته جهاتٌ حقوقيّة بأنّه «غير مشروعٍ»، ما أدّى إلى وفاة ثمانية أشخاصٍ منهم تحت التعذيب، وأُخلي سبيل ما يقارب 300 شخصٍ بعد التأكد من أن لا علاقة لهم بالمنظّمات الإرهابيّة.

يقول أحد اللاجئين الذين اعتُقلوا: «اعتُقلنا وليست لنا أيّ صلةٍ بالمنظّمات الإرهابيّة، وكان بيننا من هم دون الـ 18 عامًا، كما اعتُقِل بيننا مسنّون وتعرّضنا لمعاملةٍ سيّئةٍ وتحقيقاتٍ قاسيةٍ أثارت رعبًا في نفوسنا حتى باتت رؤية آليّةٍ للجيش بمنزلة شبحٍ مخيفٍ».

وقد شُكّلت لجنةٌ بمبادرةٍ من مفوّضيّة الأمم المتّحدة لحماية اللاجئين تضمّ فريقًا من المتطوّعين وعددًا من المحامين من لجنة الإنقاذ الدوليّة مع قيادة اللواء التاسع في الجيش اللبنانيّ، طمأنت اللاجئين بعدم القيام بأيّ مداهماتٍ عشوائيّةٍ واعتقال المطلوبين فحسب وفق أسمائهم الثلاثيّة. لكن فيما بعد ازداد التضييق على اللاجئين والضغط عليهم إعلاميًّا وأمنيًّا .

وفي نهاية زيارتنا إلى المخيّم، نسأل اللاجئين عن حاجاتهم ومشكلاتهم، فيأتي الجواب من أحدهم: «نحن نعاني من مشكلاتٍ عديدةٍ ماديّةٍ لكن المشكلة الأبرز تكمن في فقداننا الأمن». ويتابع: «كنّا نأمل خيرًا بعد انتفاء وجود أيٍّ من المتطرّفين داخل المخيّمات، لكنّ الآمال قد خابت والمعاملة من سيّئٍ إلى أسوأ».

*** صحافيّة من أبناء بلدة عرسال**

خيمة لا تتّسع لأحد

غياث الجندي

مخيّم «موريا» للاجئين ليس أحد الأماكن السياحيّة التي تشتهر بها اليونان، إنّه السجن القديم والسجن المفتوح الآن على السجن الأكبر في جزيرة «ليسفوس». سبعة آلاف لاجئٍ ولاجئةٍ عالقون في غابةٍ فيها الكثير من القسوة والأسلاك الشائكة، حيث تجد هناك خيمةً صغيرةً لا تصلح لمقارعة قسوة الشتاء، من ذاك النوع المخصّص للسيّاح على رمال المنتجعات الصيفيّة، بجوار خيمةٍ أكبر قليلًا قدّمتها بعض المنظّمات، لتتقاسمهما عائلاتٌ بالجملة تتصارع فيهما على مكانٍ للنوم، على مقربةٍ من «كرفانات» صغيرةٍ قدّمها الاتّحاد الأوروبيّ تستخدمها ثلاثُ عائلاتٍ ولا تتجاوز مساحة الواحدة منها أربعة أمتار. وهو الاتّحاد الأوروبيّ نفسه الذي يمنع السلطات اليونانيّة من تقديم أيّ حلٍّ لهذه التراجيديا اليونانيّة الحديثة عبر إجبارها على منع اللاجئين من مغادرة الجزيرة نحو العاصمة أو المدن الأخرى. وأمام الخيم الباهتة الباردة والرماديّة تجلس أمّهاتٌ مع أطفالهنّ من دون أيّ طاقةٍ أو أمل. وحين تدخل إلى أعماق المخيّم ترى الجوع واليأس في عيون الأطفال التي هربت من الحروب والطغاة وبراميل الموت المرعبة.

مخيم «موريا» – عدسة غياث الجندي

خاص *أصوات*

فتحت امرأةٌ باب خيمتها، وهي تحمل طفلًا صغيرًا، وقالت: «هذه هي خيمة العائلة، وهنا ينام أطفالي». كانت أرضيّة الخيمة عبارةً عن ورقٍ مقوّى تطفو على الوحل، وكانت رائحة الرطوبة تملأ سماء الخيمة. «لم تصلنا المياه منذ ثلاثة أيام» أخبرتنا امرأةٌ أخرى تقف بجانب خيمتها، بينما كان زوجها يتمعّن في وحل الحياة.

مخيّم «موريا» الذي يتّسع لـ 1600 لاجئٍ يعيش فيه الآن ما يزيد على 7000 في شروطٍ أكثر من قاسية. ويقوم الاتّحاد الأوروبيّ بدراسة طلبات اللجوء على أرض اليونان، وغالبًا ما يكون القرار سريعًا بالرفض بحجّة أنّ تركيا بلدٌ آمن. فلقد قام الاتّحاد الأوروبيّ بعقد اتّفاقٍ مع تركيا في آذار/ مارس 2016، حيث قدّم الاتّحاد الأوروبيّ مبلغ 6 مليارات يورو مقابل أن تقوم تركيا بوقف تدفّق اللاجئين، إضافة إلى قبولها إعادة اللاجئين الذين وصلوا اليونان بعد آذار/ مارس 2016. لم تساعد مليارات الاتّحاد الأوروبيّ في تحسين وضع اللاجئين في داخل تركيا، ولم تقم تركيا بوقف عبور اللاجئين لبحر «إيجة» بشكلٍ كاملٍ، وأصرَّ لاجئون كثر على العبور إلى اليونان على الرغم من كلّ الظروف السيئة فيها لأنّهم لا يعتقدون بوجود حلٍّ للكارثة التي هربوا منها.

في زيارتي الأخيرة قبل أسبوعين إلى اليونان، كانت أغلبيّة اللاجئين السوريّين من مناطق الرقة ودير الزور والسخنة من حمص، وهي مناطق إمّا كانت تحت سلطة إرهابيّ «داعش»، أو تحت الحصار الذي فرضه النظام السوريّ، ولقد هربوا جميعهم من جحيم المأساة السوريّة إلى جحيم مأساة اللجوء اليونانيّ.

ففي مخيّمات اللجوء اليونانيّ تعيش الأغلبيّة العظمى من الأطفال من دون مدارس ولا رعاية أو اهتمام من السلطات اليونانيّة أو سلطات المخيّمات أو حتى الأهالي الذين فقدوا القدرة على الاستمراريّة. ومع الغياب شبه الكامل للعناية الطبيّة في داخل المخيّمات تزداد مأساة هؤلاء الأطفال؛ فقبل أسبوعين فقدت طفلةٌ في الخامسة من عمرها حياتها بسبب عدم إمكان فحصها أو العناية الطبّيّة بها. لم تكن هي الوحيدة التي عانت، فمن تبقّى من أطفالٍ

يعانون ما عانته من دون أيّ انتباه.

ومع وجود العديد من المنظّمات الصغيرة والمتطوّعين والمتطوّعات والنداءات العاجلة والمتكرّرة للمنظّمات الدوليّة والضغط على الحكومة اليونانيّة لفتح الطريق أمام اللاجئين لمغادرة الجزر المكتظّة إلى العاصمة والمدن الأخرى، يبقى الاتّحاد الأوروبيّ ومن خلفه الحكومة اليونانيّة في عالمٍ آخرَ وتبقى الحلول غائبةً عن أذهان المسؤولين الأوروبيّين المصمّمين على تجاهل ما يجري على أراضي القارّة الأوروبيّة في القرن الواحد والعشرين.

وفي مخيّم «فيال» في جزيرة «خيوس»، تفيض رائحة القهر وتمتزج مع أنهار اليأس المتراكم على جدران المعمل القديم الذي تحوّل بدوره إلى مخيّمٍ للاجئين. أغلب العائلات السوريّة التي أتت حديثًا أتت من مناطق الحصار في دير الزور ومن منطقة «السخنة» التي تسيطر عليها عصابات «داعش». إضافة إلى المناطق التقليديّة التي عانت من براميل النظام القاتلة.

يطلّ «أبو مصطفى»، وهو فلسطينيٌّ سوريٌّ في الستينيّات من عمره يتوكّأ على عكّازةٍ خشبيّةٍ. فقد نظّاراته حديثًا في الطريق إلى اليونان وفقد سمعه على وقع قذائف النظام على مخيّم اليرموك قرب العاصمة دمشق. «من يومين ما أكلنا أكل متل العالم»، يشتكي ثمّ يتنهّد ثمّ يبكي ثمّ يقترب من وجهي حتّى يراني، ويتابع «تهجّرنا مرّتين وهذه الثالثة في هذه القارّة القاسية»، ثمّ يمشي مبتعدًا ويركل الحجارة الصغيرة بعكّازه حتى لا يقع، بينما الصخور الكبيرة تحاصره من جميع الجهات.

وأنت تمشي بذعرٍ بين «الكرفانات» والخيام والأسلاك الشائكة ترى الأطفال يجلسون متجمّدين من الملل وغياب كلّ شيء؛ فلا يوجد مدارسُ ولا كتبٌ ولا أقلام تلوين ولا حقائب. ولم يبقَ لهم إلّا الجلوس على حواف «الكرافانات» يراقبون السير البطيء للحياة غير عابئين بما مضى من اليوم وبما سيأتي في اليوم القادم، فلا شيءَ يمكن انتظاره في هذا الفراغ القاسي ومن هذه الفجوة المخيفة.

العائلات التي وصلت منذ أيامٍ، لم تجد مكانًا لها سوى الأرض القريبة من المخيّم. كان «أبو

مخيم «موريا» – عدسة غياث الجندي

خاص أصوات

علاء» من دير الزور محظوظًا للغاية فقد حصل على خيمةٍ من المفوّضيّة السامية للاجئين وبناها ونام فيها مع عائلته بهدوء، إلى أن زارته الأمطار فطافت عليه الوحول ومياه المراحيض وسط صراخ أطفاله الأربعة؛ فغرقت الخيمة وغرق «أبو علاء» وأطفاله وزوجته مدرّسة اللغة الفرنسيّة. وفي الصباح التالي تقاسمت معه الخيمة عائلةٌ أخرى مؤلّفة من أربعة أشخاص، ولا يفصل بين العائلتين سوى ستارةٍ من القماش المبلّل. «حين استطعنا الهروب من دير الزور مؤخّرًا ودفعنا للمهرّبين الجشعين حتى أوصلونا إلى الحدود التركية، وبينما كنّا نعبر قام الجنود الأتراك بإطلاق النار علينا. وبعد محاولاتٍ نجحنا في العبور رغم إطلاق نار باتجاهنا، ولكن هرب ابني الصغير ووجدناه بعد ثلاث ساعاتٍ وهو يرتجف وقد فقد النطق نتيجة الخوف»، كلمات «أبو علاء» التي تداخلت وهي خارجةٌ من فمه مع دخان سيجارته. سألتُ ابنته الصغيرة عن عمرها وكانت في الثامنة، وقالت إنّها لم تدخل المدرسة في حياتها ولم تتعلّم الكتابة أو القراءة. كانت تحلم بمستقبلٍ أوروبيٍّ جميلٍ بعد أن قضت أغلب سنواتها تحت الحصار الأسديّ- الداعشيّ. والآن تمرُّ أيامها بخيمةٍ من الانتظار البشع المجهول الهويّة، وقبلها كانت طفولتها ضحيّةً للمهرّبين والمراكب الموبوءة بالخطر.

بين مخيّم «موريا» المرعب ومخيّم «فيال» قواسمُ مشتركةٌ من الألم والإهمال وانتظار اللاشيء والندم والحسرة على ما كان أو على القدوم إلى هذا العالم الأوروبيّ الجميل من الخارج، التعس من الداخل؛ فهناك أطفالٌ لا يلعبون، وأطفالٌ لا يأكلون، وآباءٌ يتحسّرون، ومهرّبون يصوّرون لضحاياهم جمال الحياة في أوروبا، فيعبرون البحر نحوها ليحصلوا إذا ما كانوا محظوظين على خيمة. يقول الموظّف الأوروبيّ للاجئين بعد مقابلةٍ عابرةٍ لشخصٍ فقد كلَّ شيءٍ؛ فقد أهله وبيته وأمانه ومستقبله: «سنعيدك إلى تركيا لأنّها بلدٌ آمن» ويكمل موظّفٌ آخرُ «ليست لديك مقوّمات اللجوء»، لن نعيدك إلى بلدك بسبب الحرب، لكن سنعيدك إلى تركيا من حيث أتيت فأنت هناك لا تحتاجنا...» ويصبح الانتظار في المخيّم مشوّشًا مخيفًا، انتظار التحرّك إلى الأمام أو انتظار العودة لما هرب منه. تركيا ليست بلد هؤلاء اللاجئين وهم لن يستطيعوا تأمين احتياجات العيش الكريم، والموظّف الذي قال تلك الجملة قبل قليلٍ يعرف ذلك، ولكن ما يهمّ الموظّف ذاته هو الإعادة، وليس مستقبل اللاجئين وكرامتهم.

الأثر النفسيّ للنزوح على الطفل السوريّ

همام الخطيب

لم يكن النزوح في سورية بعد آذار/ مارس 2011، حركةً طبيعيّةً للسكّان يهدفون من خلاله تحسين واقع معيشتهم، بل كان أحد إفرازات الحرب، بكلّ ما فيها من عنفٍ وخطرٍوخوفٍ وعدم شعور بالأمان؛ فالنازح السوريُّ مقتلعٌ من أرضه قهرًا بعد أن فتكت آلة الحرب بأسرته ورزقه وبيته وأرضه وأحبائه. وإن كان هذا واقع المهجّر قسريًّا بشكلٍ عامٍ، فلنا أن نتخيّل انعكاسات التهجيرعلى الطفل الذي لا يملك بعد آليّاتٍ دفاعيّةً نفسيّةً قد تمكّنه من مواجهة هذا الحال، إضافةً إلى بنيته النفسيّة التي هي قيد التشكّل والمنفعلة بالأحداث بشكلٍ كبير. وليس خافيًا على أحد أنّ الصحّة النفسيّة للإنسان قائمةٌ على ركائزَ أساسيّةٍ؛ الحاجات الفسيولوجيّة (التنفّس، الطعام، الماء، النوم، الجنس، التوازن، الإخراج)، وحاجات الأمان، والحاجات الاجتماعيّة، والحاجة إلى التقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات، بحسب هرم «ماسلو» للاحتياجات الإنسانيّة. وتلك الركائزيحطّمها النزوح فيغدو الطفل معرّضًا للتوتّرات والاضطرابات النفسيّة التي قد تصل فيه إلى مرضٍ نفسيٍّ أو انحرافاتٍ في السلوك.

فالطفل النازح عن أماكن التوتّر والصراع شهدَ الحربَ بكلّ تفاصيلها وتأثّر فيها وعاش صدمتها. وكثيرٌ من الأطفال عاشوا الحصار في بعض المناطق السوريّة، بما فيه من حرمان وجوع، قبل بدء رحلة نزوحهم القاسية. هذا إضافة إلى أنّ كثيرين منهم قد فقدوا أحد الأبوين أو أحد الأقرباء، إمّا قتلًا أو اعتقالًا أو نفيًا، أو شاهدوا قتل أو إهانة مصدر الأمان (الأبوين). فضلًا عن تركهم منازلهم وتفكّك شبكة العلاقات الاجتماعيّة التي كانوا قد أنشؤوها مع أقرانهم في المناطق التي نزحوا عنها. ونشأ عن هذا الواقع عددٌ من المشكلات النفسيّة التي يصعب حصرها، فالعنف الذي شهده الطفل أو عايشه أو وقع عليه يختلف من طفلٍ إلى آخر بحسب درجته، وهذا الاختلاف بالتأثّر تتدخّل فيه عدّة عوامل، ومنها غياب المعيل الأساسيّ وهو الأبوان أو أحدهما أو تولّي أحد الأقارب مهمّة الإعالة (الخال أو العمّ أو الجدّ أو الخالة أو العمّة...)، وعدم تلقّي الدعم النفسيّ من أفراد أسرته أو المتبقّي منها أو من منشأته التعليميّة والتربويّة إن وجدت، إضافة إلى الفروق الفرديّة الناتجة من طبيعته وبنيته النفسيّة أو من الظروف التي تعرّض لها مثل درجة العنف التي تلقّاها أو شاهدها، وطبيعة المنطقة التي نزح إليها، وقدرة أسرته على التكيّف مع المحيط الجديد، وطبيعة تقبّل هذا المحيط له... كلُّ هذا يجعل المشكلات النفسيّة التي يعانيها الطفل النازح متنوّعةً وواسعة ومركّبة في بعض الأحيان يصعب تحديد أسبابها وإيجاد حلول لها.

وعلى هذا يكون كلُّ طفلٍ نازح هو حالةٌ فريدةٌ تستوجب الدراسة على حدة، إلّا أنّ هذا يصعب حصوله، فيلجأ الدارس أو الباحث إلى المقارنة والمقاربة والقياس ثمّ التعميم، وغالبًا ما تهمل الفوارق الفرديّة لمصلحة الخلوص إلى نتائج تفيد في تنميط المشكلات النفسيّة لدى الأطفال ووضع فروضٍ لحلّها أو علاجها. ويمكن ملاحظة مجموعةٍ من السمات النفسيّة والسلوكيّة والاجتماعيّة لدى الطفل النازح بدلالة الشهادات التي حصلنا عليها، ومنها:

السمة الأولى: عدم الشعور بالأمان والخوف وما يرافقه من اضراباتٍ نفسيّة وسلوكيّة، كاضطرابات النوم والقلق الدائم والتوتّر الشديد وقضم الأظافر، وحبّ العزلة والانطواء والرهاب الاجتماعيّ، والشعور بالفقد والخوف الدائم منه، وانعدام الثقة بالآخرين وصولًا إلى التبوّل اللا إرادي. تقول أمّ ياسر: «ابني يبلغ من العمر سبع سنوات، وصلنا إلى مكان إقامتنا الجديد بعد نزوحنا عن منطقتنا منذ أربع سنوات تقريبًا، وإلى الآن لم يتّخذ صديقًا دائمًا له، وتقول عنه مدرّسة صفه إنّه مشتّت الانتباه غالبًا ولا يشارك في الدرس. وفي الفرصة غالبًا ما يكون منعزلًا عن رفاقه ولا يشاركهم في ألعابهم الجماعيّة». وتضيف أمّ ياسر: أكثر

هرم «ماسلو»: هو نظريّةٌ نفسيّةٌ قدّمها العالم الأميركيّ «أبراهام ماسلو» في ورقته البحثيّة «نظريّة الدافع البشريّ» عام ١٩٤٣، في مجلّة Psychological Review العلميّة.

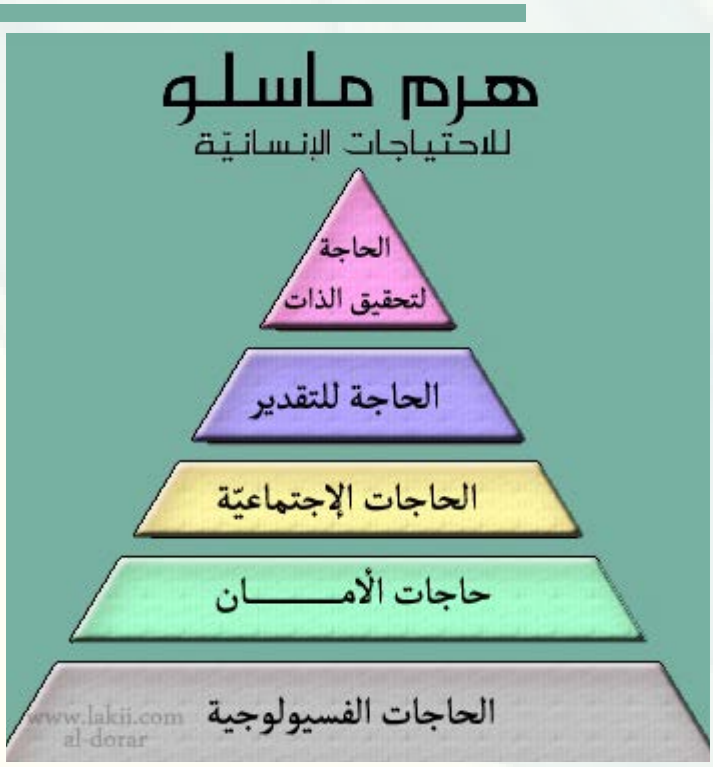

شيءٍ يحزُّ في نفسي هو سؤاله المتكرّر لي عندما أخرج من المنزل (ماما بدك ترجعي؟)».

السمة الثانية: هي محاولة التنكّر للمرحلة العمريّة، فترى الطفل يترفّع عمّا يقوم به الأطفال من حوله سواء أكان على مستوى اللعب أو الحركات الطفوليّة ويتّجه إلى تقليد الكبار في سلوكهم ولغتهم، وفي بعض الأحيان تراه في حقل العمل والسوق. ومردُّ ذلك إلى شعور الطفل بالمسؤوليّة في ظلِّ غياب المعيل أو الشعور بالفقر والعوز الشديدين، أو كحالة تمرّدٍ على الضعف وإثبات للذات، وأحيانًا يسابق الزمن ليثأر لأحد أقربائه ممّن قتلهم أحد الأطراف المتحاربة على الأرض السوريّة. تقول أمّ مصعب: «ابني لم يتجاوز سنّ العشر سنوات بعد، يتحكّم بسلوكي على أنّه المسؤول عنّي وعن أخوته في غياب والده، حتى إنّه ترك المدرسة ويعمل الآن في بيع الخبز أمام أحد الأفران. وهو لا يلعب وليس لديه أصدقاء. وعندما يأتي إلى البيت، يُخرج من جيبه النقود متفاخرًا، ويبدأ بعدّها أمامي وأمام أخوته، لكن للأمانة ساهم في تحسين مستوى معيشتنا».

السمة الثالثة: العنف، ويظهر ذلك جليًّا في التعامل مع الأقران في المدرسة أو الأخوة في المنزل، ولاسيّما الأخوة الأصغر سنًّا، ومردّ هذا العنف إلى كون الطفل النازح قد شاهد كثيرًا من مشاهد العنف، أو وقع العنف عليه مباشرةً أو على أحد المقرّبين منه. هذا فضلًا عن أنّه قد يكون أحد الأبوين أو كلاهما يمارس العنف في الأسرة، وذلك تبعًا للتوتّر والظروف القاسية التي تمرّ فيها الأسرة النازحة، ولاسيّما معيلها، إضافة إلى التمييز وعدم القبول الذي قد يلقاه الطفل من الوسط الاجتماعيّ الذي نزح إليه. وفي هذه الحالة يعيد الطفل تدوير العنف المخزون لديه بطرقٍ عديدةٍ ابتداءً من العنف اللفظيّ وصولًا إلى العنف الجسديّ الذي يمارسه على أقرانه أو أخوته. ويظهر تدوير العنف هذا أحيانًا من خلال طبيعة الألعاب التي يمارسها الطفل ووسائل لعبه؛ فتراه يقيم الحواجز على الطرقات ويحمل عصا في يده ستخدمها كبندقية، أو يقوم بقذف أقرانه بالحجارة على أنّها قنابل، أو من خلال رسوماته

مخيم عين عيسى- خاص اصوات

لأدوات الحرب كالطائرات والبنادق والدبابات وغيرها، أو من خلال الألوان ودلالتها النفسيّة. يقول أحد الخبراء النفسيّين من الذين قابلناهم: «العنف عند الطفل النازح هو إعادة تدويرٍ للعنف الذي شاهده أو وقع عليه، سواء أكان هذا العنف هو خارج الأسرة أم داخلها. فالآباء النازحون هم غالبًا ليسوا أفضل حالًا من أبنائهم، فهم عاشوا الظروف نفسها ويعانون من ضنك العيش والفقر والعوز، إضافة إلى المشكلات العائليّة الناجمة عن هذا الواقع وتأثيرها على الطفل الذي تمتلئ ذاكرته بمشاهد العنف الذي بدوره لا يزال واقعًا عليه من قبل الأسرة أو المحيط الاجتماعيّ».

السمة الرابعة: ضعف الدافعيّة للتعلّم وانخفاض مستوى التحصيل العلميّ وعدم الالتزام بالقواعد المدرسيّة، ويعود ذلك إلى الفقر والظروف الاقتصاديّة الصعبة للكثير من أهالي الطلّاب والتي أدّت إلى إهمال الأهل لتعليم أولادهم وعدم السؤال عنهم، نظرًا لانشغالهم بتأمين لقمة العيش، وعدم وجود وقتٍ ومكانٍ وظرفٍ مناسبٍ لعناية الأهل بأولادهم على الصعيد العاطفيّ وتلبية الاحتياجات النفسيّة لهم. إضافة إلى الظروف النفسيّة للطفل والتي ذكرناها آنفًا وتسرّب بعض الأطفال من المدارس للعمل ومساعدة الأسرة في تأمين قوت يومها. كلُّ هذا يؤدّي إلى فشل الطلّاب دراسيًّا، وهو ما ينعكس على صحّتهم النفسيّة فيأخذ هذا الفشل أشكالًا نفسيّةً وسلوكيّةً عدّة (عدم الثقة بالنفس، الإحباط، التمرّد كردّة فعل عكسيّة، العنف، الانطواء، الخجل المرضيّ...). تحدّثنا المرشدة النفسيّة «مها» عن إحدى الحالات لديها في المدرسة (عامر) وهو طفلٌ نازحٌ عمره 11 عامًا: «عامر مضطربٌ دائمًا ويظهر هذا من خلال حركاته؛ فهو يتّجه باتجاهاتٍ غير محدّدة وغالبًا ما يقوم بأعماله وهو شاردٌ وغير منتبه، فتراه يصطدم بالمقاعد وبرفاقه عند خروجه من الصفّ. لا يكتب وظائفه ولا يهتمّ بكتبه ودفاتره ولا يلتزم بالقواعد المدرسيّة، وحالته تتفاقم بشكلٍ مستمرّ على الرغم من الجهد الذي بذلناه لتعليمه وتعديل سلوكه». وتضيف: «غالبًا ليس لديه مشكلات صعوبات تعلّم فحواسّه سليمةٌ وذاكرته جيدةٌ وذكاؤه ظاهرٌ من خلال سرعة بديهته وقدرته على المراوغة. إلّا أنّ شروده وتشتّت انتباهه وعدم التزامه بالقواعد ناجمٌ عن مشكلاتٍ نفسيّةٍ واجتماعيّةٍ، قد تكون عدم الشعور بالحبّ والأمان والرعاية، وكلّما تراكم فشله في التحصيل العلميّ انعكس هذا على صحته النفسيّة وسلوكه». ومن الجدير ذكره أنّ الاستقبال (Receiving)، والتجاوب (Responding) هما مهارتان سلوكيّتان تتحكّمان بالعمليّة التعليميّة وفق تصنيف «بلوم» وهما غالبًا ما تكونان في الحدِّ الأدنى عند الطفل النازح.

السمة الخامسة: شعور الطفل النازح بالدونيّة وعدم الثقة بالنفس وهو -غالبًا- انعكاسٌ للفروقات الاقتصاديّة والطبقيّة التي يشعر بها الطفل النازح عندما يقارن نفسه بأقرانه من القاطنين الأصليّين في المنطقة التي نزح إليها. فنتيجة ظروف الأسرة النازحة الماديّة وعدم

قدرتها على العناية بلباس طفلها وهندامه بالشكل المطلوب، يظهر هذا الطفل بصورةٍ تختلف عن تلك التي يظهر فيها أقرانه.

تحدّثنا «أمّ أحمد» عن ابنها «خالد»، ممتعضةً: «يشعر بالضيق والحسرة دائمًا لأنّ زملاءه يملكون أحذيةً جديدةً وملابسَ جديدةً، بينما ملابسه كانت لأخيه الأكبر منه سنًّا ثمّ أصبحت له، ودفاتره من المعونة، بينما رفاقه ينتقون دفاترهم وأقلامهم كما يريدون».

وفي لقائنا مع الاختصاصيّ التربويّ «جمال» لخّص لنا بعض الصعوبات التي يواجهها القائمون على تقديم الدعم النفسيّ وتعديل السلوك للأطفال النازحين. يقول جمال: «نواجه صعوباتٍ كبيرة، وأهمّها عدم تجاوب الأهل غالبًا معنا لتعديل سلوك ابنهم أو حلّ مشكلته النفسيّة، لأنّهم مشغولون بما هو أهمّ بحسب اعتقادهم، وهو تأمين قوت يومهم وهو ما يعدّونه أولويّتهم، أو بسبب عدم اعتراف الأهل بمشكلة ابنهم أو عدم اقتناعهم بجدوى ما نطرحه عليهم من ضبط سلوكهم تجاه طفلهم. مع العلم أنّ تقديم الدعم النفسيّ للطفل والعمل على تعديل سلوكه هو عمليّةٌ تشاركيّةٌ بين الأهل والاختصاصيّ التربويّ أو النفسيّ، ولا تنجح هذه العمليّة إلّا بجهد كليهما». ويضيف: «إنّ من أبرز المشكلات التي نواجهها مع الطفل النازح هي عدم المركزيّة في التربية والتعامل مع الطفل؛ فأغلب الأسر النازحة تتشارك المسكن، فتجد في البيت الواحد أكثر من أسرة. إضافة إلى إعطاء التوجيهات للطفل من أكثر من مصدرٍ من الموجودين في هذا المسكن ولكلٍّ منهم طريقته في التربية وإعطاء التوجيهات. كما تطالعنا مشكلاتٌ أخرى تتمثّل بقلّة الدعم الموجّه من الجهات المعنيّة باتجاه الدعم النفسيّ للأطفال النازحين لمصلحة الدعم الإغاثيّ وهو ما تعدّه تلك الجهات أولويّةً لنشاطها».

ومن خلال رصدنا لاتّجاهات الرأي في بعض المناطق المستضيفة للأطفال النازحين، تبيّن لنا أنّ هناك ردّتي فعل رئيستين تجاههم. الأولى: تنطلق من مشاعر الشفقة ووجوب تركيز الاهتمام عليهم. والثانية: تنطلق من مشاعر الضيق والتأفّف منهم؛ فعلى سبيل المثال، المعلّمة التي كان لديها 25 طالبًا في الشعبة، أصبح لديها 40 طالبًا بعد تدفّق موجات النزوح. وكلا الاتجاهين خاطئان نفسيًّا وتربويًّا، لأنّهما قائمان على ردّات فعل، فالاتجاه الأوّل يجعل لدى الطفل امتيازًا كونه نازحًا، ومن ثمَّ هو محطّ شفقةٍ واهتمامٍ مبالغ فيه، ما ينمّي لديه حالة الرضا بواقعه واستمرائه إضافة إلى تنمية الاتكاليّة والدونيّة لديه النابعة عن تلقّيه شعور الشفقة. والاتجاه الثاني يولّد عند الطفل مشاعر عدم الحب وعدم الرغبة فيه وأنّه «زائد عن اللزوم» ومتطفّلٌ وعبءٌ على غيره.

كلُّ ما ذكر آنفًا يستوجب من منظّمات المجتمع المدنيّ والمنظّمات الإغاثيّة في سورية التفكير بحلولٍ جدّيّةٍ في ما يتعلّق بالصحّة النفسيّة للأطفال النازحين، وإلّا ستظهر لدينا أجيالٌ كاملةٌ من المرضى النفسيّين وأصحاب السلوك الشاذّ. ومن الجدير ذكره أنّ تلك المنظّمات لا تزال تركّز جهدها على تقديم المساعدات الإغاثيّة من دون مشاريع تذكر تتّجه إلى العناية بالصحّة النفسيّة للنازحين، ولاسيّما الأطفال منهم. ومعظم ما قدّمته هذه المنظّمات في مجال العناية بصحّة الطفل النازح لا يتعدّى النشاط الترفيهيّ الآنيّ الذي يمكن عدّه وسيلةً من وسائل الدعم النفسيّ لكنّه ليس كافيًا لدعم نفسيّة الطفل ولا يحلّ مشكلاته.

ملاحظة: الأسماء الواردة في التقرير هي أسماءٌ وهميّة، وذلك لضروراتٍ أمنيّة.

عمل للفنان صدقي الإمام

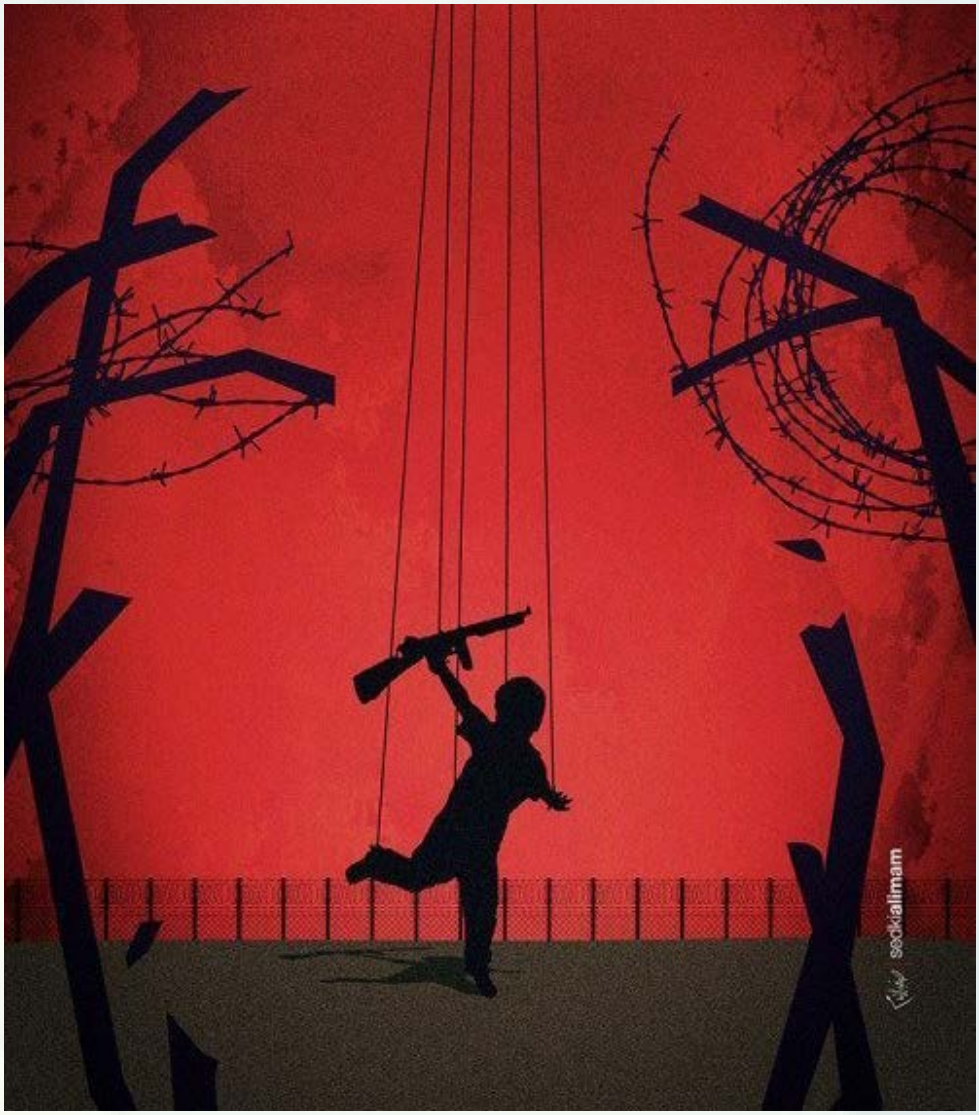

«مركز الطفولة الآمنة»

هيئة التحرير: خلال سنوات الصراع في سورية قدّمت المؤسّسات غير الحكوميّة الكثير من الخدمات، وفي الوقت نفسه وُجّهت انتقاداتٌ كثيرة لعملها. وفي هذا السياق كثيرًا ما لمنا أنفسنا لمديحٍ، أو ذمٍّ، كلناه لمن تبيّن بالتجربة أنّه لا يستحقّه. وعلى الرغم من رأينا بالوضع العامّ للمؤسّسات غير الحكوميّة إلّا أنّه لا يمكننا تجاهل عملها، كونها -على كلّ حال- قائمةً نتيجة وجود حاجاتٍ كثيرةٍ للسوريّين لا يوجد إجاباتٌ –حاليًّا- عن كيفيّة الاستجابة لها. ومن الحاجات الطارئة والعاجلة موضوع «العناية بالأطفال»، ضحايا الحرب الأكثر براءةً الذين دفعوا أثمانًا لما لا يعقلون ولا يمتلكون أيّ قدرةٍ لردّ أذاه عن أنفسهم وعمّن يحبّون. ولأنّ هذا هو موضوع عمل «مركز الطفولة الآمنة» في مدينة الطبقة اتّجهنا إليه للتعرّف عليه، ولتعريف قرّائنا، على أن يكون القول الفصل بخصوصه للتجربة.

أجرى اللقاء جهاد نبو

يحدّد «عبد الخالق الأسعد»، مشرف المشروع، ما يسمّيه «الهدف الرئيس» لإنشاء المركز على أنّه « تعويض الأطفال عن المرحلة الأساسيّة في حياتهم التي حرموا منها، وتعويضهم عمّا فاتهم من حقّ اللعب والمرح الآمن وإعطاؤهم حقّ الطفولة بكلّ ما تعنيه الكلمة».

وعن الجهة التي أسّسته يخبرنا أنّه «أُسّسَ المركز من قبل جمعيّة Better Hope for AlTabqa وهو الأوّل من نوعه في المنطقة. ويتبع المركز بشكلٍ كاملٍ للجمعيّة وقد قُدّمت إلى المركز طلباتٌ لافتتاح المركز في مناطقَ أخرى في ريف الطبقة شبيهة بالمركز الأساسيّ».

ويضيف أنّ «المركز أُسّس، في الدرجة الأولى، للأطفال الذين يعانون من صدمات ما بعد الحرب، سواء أكانوا من ذوي الاحتياجات الخاصّة أو غير مصحوبين (الأيتام) ممّن لديهم صعوبة في الاندماج مع المجتمع، ويحاول عن طريق فريق المركز المختصّ دمج هذه الشريحة من الأطفال مع بقيّة أقرانهم في المجتمع».

وعن الفئة المستهدفة يقول «الأسعد» إنّ «كلّ من تتوفّر فيه هذه الشروط مرحّبٌ به، سواء أكانوا من أهل المنطقة أو ممّن جعلتهم الظروف يضطرّون إلى القدوم إلى المدينة لأنّ الشريحة المستهدفة هي الأطفال والأطفال فحسب».

ويسارع إلى التوضيح بأنّ «المركز مجانيٌّ بشكلٍ كامل، من دون أيّ رسومٍ، سواء رسوم تسجيلٍ أو قرطاسيّة أو وجبات طعام أو مواصلات».

وردًّا على سؤالٍ حول مناهج التعليم يوضّح «الأسعد»: «لا يعتمد المركز على منهاجٍ للتعليم بسبب أنّ الشرائح المستهدفة هي من أربع إلى ستّ سنواتٍ (رياض أطفال)، يتلقّون فيها دعمًا نفسيًّا من خلال نشاطاتٍ ترفيهيّةٍ تتضمّن الموسيقى والألعاب». ويردف: «الشريحة الأخرى هي بين ١٢-١٨ سنة وتتضمّن محو الأميّة، حيث إنّ هذه الشريحة تعدُّ شريحةً مهمّةً نوعًا ما، من حيث زرع مبدأ: أن تصل متأخّرًا خيرٌ من ألّا تصل أبدًا، وأن تتعلّم وإن فاتتك السنّ القانونيّة خيرٌ من أن تبقى أمّيًّا. ولاحظنا أنّ هذه الشريحة من الأطفال يسهل التلاعب بعقولهم وتغذيتهم من قبل الجماعات المتطرّفة بشكلٍ عامّ لعدم وجود حاضنةٍ تعليميّةٍ ترعاهم وتوجّههم في الإطار التربويّ السليم».

بدوره أجابنا «مهند النمر»، الناطق الرسميّ باسم الجمعيّة، عن اختصاصات المركز بالقول: «إنّ الإرشاد النفسيّ من ضمن اختصاصات المركز، ويوميًّا هناك دروسٌ لجميع الشرائح في المركز لتوعيتهم وتنبيههم من خطر التطرّف بشتّى أنواعه، ولمساعدة الأطفال على التخلّص من أيّ أفكارٍ متطرّفةٍ كانوا قد تعرّفوا عليها، وبعضهم تعرّف على الكثير من الأفكار المشوّهة للدين والمشوّهة لعالم الطفل».

وعمّا إذا كانوا راضين عن تجاوب المجتمع معهم أخبرنا «النمر»: أنّه «عند بدء التسجيل كنّا متخوّفين من ألّا يصل العدد إلى النصاب المطلوب (60 طالبًا لكلّ مرحلة)، لكن حتى الآن المركز يستقبل طلبات التسجيل بعد أن تجاوز عدد الطلاب النصاب المطلوب. وتُقبل طلبات التسجيل حتى بعد وصول الحدّ الأعلى أملًا في أن تُفتتح مراكز أخرى شبيهةٌ بالمركز من قبل الداعمين».

وعن تجاوب الجهات المحلّيّة أشار «النمر» إلى أنّ «الجمعيّة والمركز يتمتّعان بعلاقةٍ جيّدةٍ مع جميع الجهات المعنيّة في المدينة وينسّقان معها بشكلٍ دوريٍّ».

ختامًا، لنا دورٌ كصحافةٍ في تشجيع من يقدّم الخدمات للناس، ومتابعة تنفيذه ما وعد به، ورأي الناس بخدمته، ومدى تفاعله مع المؤسّسات الشبيهة به، ففي واقع الحال لن تهبط الحلول علينا بالمناطيد إنّما ستكون نبتًا يزرع هنا. ومشاركتنا جميعًا (مجتمع، صحافة، ...) في العناية بما هو نافعٌ، ومكافحة ما هو ضارٌّ، ستكون حاسمةً في ما نحصد.

مركز الطفولة الآمنة– مدينة الطبقة

خاص أصوات

أوعك!!
لا تلمسها !!
ممكن تنفجر
وتقتلك !!!
ولوو
لاتخاف..
هلئ منبيعا
خردة شبك!!
مارح موت
مشان فرنكين!!
رح خبر عنها
بووووووم
ألووو
في قذيفة!!!